ملامح التحول الاجتماعي في القرية المصرية: دراسة ميدانية في احدي قري محافظة بني سويف

د/ رباب عاطف محمود عبد المنعم
مدرس بقسم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة بني سويف

المستخلص:

تهدف الدراسة الحالية إلي التعرف علي ملامح التحول الاجتماعي في القرية المصرية من خلال التعرف علي ملامح التحول والتغير في شكل الاقتصاد الريفي بالتركيز علي قضيتي الانتاج والاستهلاك، كما تهدف إلي التعرف علي ملامح التغير التكنولوجي في القرية ، وملامح التغير في القيم الاجتماعية والثقافية ، كما يركز البحث علي دراسة قيم التعليم ، وقد قامت هذه الدراسة بدراسة واقع هذا التحول في احدي قري محافظة بني سويق، مركز اهناسيا ، بالاعتماد علي نظرية رأس المال الاجتماعي، ونظرية التحديث، وقد اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي، عن طريق اداتي الملاحظة والاخباريين، كما اعتمدت الدراسة علي تحليل البيانات الاحصائية المتعلقة بالقرية ، وقد استنتجت الدراسة حدوث تحولات علي مستوي تغير نمط الانتاج والاستهلاك في القرية هو ناتج عن تغير بنية القرية الثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وهو مقياس لنمط الاستثمار التنموي الذي يعكس التغير اهتمامات الاسرة بقضية التعليم والتكنولوجيا والذي ينعكس علي احداث تغيرات كبيرة علي مستوي الاسرة والمجتمع ، وبناء وتركيبه المجتمع ككل.

الكلمات المفتاحية: التحول الاجتماعي – القرية

Abstract

The current study aims to identify the features of social transformation in the Egyptian village by identifying the features of transformation and change in the form of the rural economy by focusing on the issues of production and consumption. It also aims to identify the features of technological change in the village, and features of change in social and cultural values. The research also focuses On the study of the values of education, and this study has studied the reality of this transformation in one of the villages of Beni Suef Governorate, the city of Ihnasiya, depending on the theory of social capital and the theory of modernization. On analyzing the statistical data related to the village. The study concluded that shifts occurred at the level of changing the pattern of production and consumption in the village, which is the result of a change in the cultural, social and economic structure of the village and the structure of society as a whole.

Key words . social transformation- village

مــقدمة

تعتبر التنمية الريفية واحدة من عناصر البناء الاجتماعي، الذي تهتم به الدولة على كافة الأصعدة، نظرًا لما لها من دورًا فعالاً في تنمية المجتمع المصري، وتحقق خطى التنمية المستدامة؛ خاصة في الريف، وعليه إتجهت الدولة إلى تكريس اهتمامها بهدف دعم المجتمع الريفي، ووجهت استراتيجيتها وبرامجها المختلفة لتنميته، فسعت إلى تحسين الامكانيات البشرية، والمادية، وتحسين الصحة العامة بداخله؛ إلى جانب تطوير برامج الدعم الاستراتيجي بأنماطه المختلفة، وتحسين عوامل الجذب المتنوعة لتهيئة الريف المصري، ومن ثم اتجهت الدولة إلى تبني استراتيجيات وسياسات متنوعة وحديثة تتماشى مع خلفية التنمية الريفية ومقتضيات الريف المصري بمؤسساته المختلفة.

لقد ركزت دراسات التنمية الريفية وبشكل واضح على زيادة الناتج القومي للقرية، الأمر الذي دفع عدد كبير من علماء الاجتماع في مختلف التخصصات إلى طرح قضايا مجتمعية تتماشى وطبيعة القرية؛ من خلال تقديم المؤشرات الهيكلية والوظيفية التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التغير الاجتماعي بداخله في شتى المجالات من أمثال (روستو، وكارل ديوكسش، ولوسيان بيبي، ودنيال ليرنر، وجيمي كولمان ... الخ) من خلال الدعوة إلى الانتقال بالمجتمعات من مرحلة التقليدية إلى مرحلة التحديث، مع الأخذ في الاعتبار بمتطلبات عمليات الانتقال؛ في ضوء سلسة من التغيرات المختلفة في مجالات التنظيم الاقتصادي والهياكل السياسية، والقيم الاجتماعية.

لذا تمثل التنمية الريفية حجر الزاوية في تحقيق تقدم ورفاهية الشعوب، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، يأتي من أهمها: أن نسبة 71% من الفقراء يتركزون في ريف مصر، بالاضافة إلى الدور التنموي الهام الذي تلعبه الزراعة في رفع معدل الناتج القومي العام للدولة، و20% من نسبة الصادرات؛ بالإضافة إلى

الاعتماد على منتجات القرية في القطاع العام والخاص، كما أن أكثر من نصف سكان المجتمع المصري يعتمدون على الزراعة بنسبة تصل إلى 55% من السكان، وكذلك تشارك بنسبة 30% من حجم القوى العاملة (عدلي، 2012، ص 179)

ولقد استحوذت قضية تنمية القرية المصرية على اهتمام العديد من الباحثين والمتخصصين وكذلك العاملين في مجال التنمية الريفية، وذلك بهدف التخلص من كافة السلبيات والمعوقات ومظاهر التخلف المختلفة، وحالات الاستبعاد والتهميش التي تتعرض لها العديد من الشرائح بداخلها على فترات زمنية طويلة (فكار، 2014، ص50)، حيث تعد القرية المصرية هي الدعامة الرئيسية للمجتمع المصري، ومن ثم كانت الدعوة إلى مراكز مختلفة للتنمية والانتاج بهدف تحقيق التوازن بين المجتمع الريفي والحضري، وإزالة كافة العوامل التي كانت سببًا رئيسيًا في نزوح العديد من الأفراد إلى المدن، مما أنعكس بالسلب على التغيرات الايجابية بالقرية، وذلك لعدم رغبة الأهالي قبول برامج التغير بداخلها، الأمر الذي انعكس على قدرتها التنموية بالسلب (سويدان وآخرون، 2007، ص 622)

فالقرية هي الوحدة الرئيسية للريف المصري، فعلى الرغم من أن مساحتها لا تتجاوز 4% فإنه يستوعب أكثر من نصف سكان المجتمع المصري، فالريف هو مخزن القيم الأصيلة، ووسيلة لتناقل التراث الحضاري بكل ما فيه من آمال وآلام عبر السنين (فكار، 2014، ص 50) حيث يبلغ سكان الريف في مصر حوالي 53% من اجمالي السكان، بما يمثل أكثر من 58 مليون نسمه، حيث عانت القرية المصرية من مشكلات الاستثمار، والخطط الموجهة، الأمر الذي صاحبه انتشار العديد من المشكلات التي ظلت تعاني منها القرية المصرية (فرج، 2021، ص 45)

لذا حرصت الدولة في بداية الألفية الثالثة على تطوير منظومة التخطيط والتنمية العمرانية للقرية المصرية؛ وذلك من خلال وضع منظومة متكاملة لتنمية

القرية، تعتمد على فكرة مستوى عادل من التخطيط الاستراتيجي بمشاركة كافة شركاء التنمية بها. حيث سعت تلك المنظومة إلى دعم المشروعات ذات الأولويات الهامة، وتحديد آليات التنفيذ، وإعداد المخططات الاستراتيجية لكافة القرى المصرية، وتحديد الطاقة الاستيعابية وفقًا لخطى التغير الاجتماعي والتنموي (سويدان، 2007، ص 632).

وأشار (إبراهيم، 1971) في دراسته عن (دور القرية المصرية في خطة التنمية) إلى أنه من أبرز العوامل التي دعمت خطوات التنمية في القرية المصرية، إعادة النظر في تنظيم استغلال الأراضي الزراعية، والاهتمام بعمليات الإرشاد الزراعي والتنموي، والاهتمام بمشروعات تنظيم الأسرة بالأسلوب الذي يفهمه الفلاحون، وكذلك العمل على القضاء على الأمية، والاهتمام بالمشاريع الخدمية داخل القرية، مثل: مراكز تنظيم الاسرة، والخدمات المتنوعة، بالإضافة إلى دعم الاتجاه نحو المشاركة الايجابية للفلاحين داخل القرية (إبراهيم، 1971، ص ص 44 – 50)

وقدم (حجازي، 1976) دراسته عن (البناء الطبقي في القرية المصرية: دراسة ميدانية اجتماعية على قريتين مصريتين) هدف من خلالها إلى التعرف على تأثير الطبقة في بناء القرية المصرية، وتوصل من إلى أن الطبقات في الريف المصري تتحدد داخل المجتمع الريفي وفقاً لعدة اعتبارات، يأتي من أهمها(حجم ملكية الأراضي الزراعية، والحيازة الزراعية، بالإضافة إلى ارتباط القوة بالأساس الاقتصادي في المجتمع، كما أشار أيضًا إلى حدوث تغيرات جذرية داخل القرية، حيث تغير دور السيطرة التقليدية لبعض المناصب التنظيمية بها، كالعمدة، أو شيخ القرية كمصدر للقوة؛ بل أصبحت المنظمات الرسمية هي السلطة الرئيسة لها، فقد ارتبط الوعي الطبقي وفقًا الدراسة بالتغيرات الاجتماعية التي حدثت في النمط

التقليدي للقرية، وتحول بناء القرية إلى الشكل الأكثر استقرارًا من الناحية التنظيمية (حجازي، 1976، ص ص 89 – 99)

وأشارت (إنعام عبدالجواد 1986) في دراستها عن (أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات) إلى أن القرية المصرية شهدت سلسلة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في نمطها الانتاجي، حيث توجه العاملين بالزراعة إلى العمل في مجال الأنشطة الخدمية، بالإضافة إلى هجرة عدد قليل من العاملين بالزراعة إلى دول الخليج، وعلى الرغم من ذلك لا زال يعاني الريف المصري من ارتفاع نسبة الأمية، وسيطرة العلاقات الرأسمالية على سكان القرية، وتركيز الملكية في عدد محدود من السكان، وكان نتيجة ذلك تحول القرية المصرية من القرية المنتجة إلى القرية المستهلكة (عبدالجواد، 1986، ص ص 25 -51)

وقدم (ماكينز، وديونج 1989) دراستهما عن (القرية المتخلفة) مشيرين إلى أن هناك العديد من القرى التي لا تزال تسيطر عليها النخب، والكنائس، وذوي النفوذ؛ بالإضافة إلى عدم تواجد العديد من المرافق والعاملين بشكل مناسب، وغياب العديد من الخصائص التعليمية الحديثة والمهيمنة، والتي مثلت انعكاسًا لسوء السياسات الادارية والقيادية في تلك القرى المتخلفة. (Deyoung A.j, 1989 McKenzie& pp: 42-53

وأشار (جاب الله 1994) في دراسته عن (التغير االقيمي في الريف المصري منذ السبعينات وأثره على التنمية) إلى أن العمل الزراعي لم يُعد محط الاهتمام لدى الأفراد، ولا يحقق المستوى المعيشي المطلوب، ولم تعد الفلاحة المصدر الوحيد لفرص العمل، حيث تنوعت المهن داخل القرية، وأصبحت تنتشر بها المهن الحكومية، والتجارة، والصناعة؛ ولكن على الرغم من ذلك تراجع اهتمام أهل القرية

بالمشاركات السياسية؛ نظرًا لانشغالهم بمتطلبات وأعباء المعيشة، والاتجاه للعمل في المشروعات التنموية الجديدة (جاب الله، 1994)

وأشار أيضًا (جاب الله، 2000) في دراسة عن (بعض مشكلات التنمية في القرية المصرية في ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية) إلى التعرف على التمايز في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتمايزات التنموية على مستوى بعض القرى، وتوصل إلى أن السياسات الاقتصادية الجديدة قد ساهمت في رفع مستوى الحصول على الخدمات التعليمية، كما أدى التعليم دورًا في تكريس التمايز الطبقي؛ الأمر الذي أدى إلى استمرار التحيز النوعي في التعليم لصالح الذكور في تلك القرى، بالإضافة إلى حرمان القرية من العديد من الخدمات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتراجع منظومة التأمين الصحي بها، إلى جانب ارتفاع ظاهرة البطالة (جاب الله، 2000، ص ص 472 – 526).

وأكد (عبدالسلام، 2000) في دراسته عن (الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية المستدامة للقرية المصرية) أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت القرية المصرية من أهمها: ضعف البنية التحتية بها (كالماء، والكهرباء، والصرف الصحي) وتراجع مستوى المشروعات، وتراجع القطاعات الصحية، والتعليمية، وانخفاض المستوى الثقافي، وسيطرة التقليدية القديمة والتي كانت سببًا في إعاقة خطى التنمية بها(عبدالسلام، 2000 ص ص 12 –22)

وأشار (بوشراف، وكوريانوفا، 2006) في دراستهما إلى أن الريف لا زال يعاني من مشكلات اجتماعية وتربوية، بالإضافة إلى تدني الوضع الاجتماعي في الريف، وتقلص مستوى الحلول والمقترحات المبتكرة لمواجهة المشكلات الاجتماعية والنماذج التقليدية، والأساليب المتنوعة والتكنولوجية (Bocharova.v.G & Gwrianova,2006,pp:28 – 37)

وأكد (ريماشيف، 2010) أن هناك عوامل أثرت في إحداث التنمية في الريف، يعد من أهمها: أن علاج مشكلة البطالة يرتبط في المحل الأول بواقع التعليم، واتساع نطاق الوظائف المتخلفة، وحدوث تأثير اجتماعي واقتصادي كبير في المجتمع، بالإضافة إلى خلق منتجات جديده، وزيادة في الدخل الأسري، والاحتفاظ بنمط العلاقات الاجتماعية

(Rimashevs n ala.W.M.Dohrok,2010,pp2-35)

وأضاف (ابو فراج ، 2015) في دراسته عن (القرويون والانتشار الاجتماعي: دراسة ميدانية لطبوغرافيا التنمية في قرية مصرية) عدم وجود ملامح لبرامج السياسات التنموية القائمة على المؤشرات التنموية لواقع الريف المصري، نظرًا لارتباط التنمية الريفية بفكرة الاستثمار الاجتماعي للعاملين، كما مثل العامل الاجتماعي في القدرة على استثمار وتمويل الأنواع المختلفة، وهو العامل المفقود في تحقيق عملية التنمية، كما أشارت الدراسة إلى أن الحرية الاجتماعية تُعد من أهم المؤشرات الصحيحة لتحقيق التنمية (أبوفراج، 2015، ص ص 191 -291)

وأشار (يونج، 2017) في دراسته عن (عواقب عدم الاستثمار في التعليم: دراسة لإحدى القرى المختلفة) إلى أنه من أهم الأسباب التي تؤثر على تراجع معدلات التنمية داخل القرية: عدم الاهتمام بالتعليم، بالإضافة إلى انخفاض معدل الدخل لديهم، إلى جانب توجيه دخل القرية إلى المشروعات التنموية بالخارج، الأمر الذي أدى إلى تراجع المستوى الاقتصادي وتفاقم الأمراض وانهيار القوة البنائية بها (Yong & Jie, 2017, pp : 245 – 267).

مما سبق استطاعت الباحثة عرض بعض الرؤى البحثية المتعلقة بتنمية القرية، من خلال تدرج زمني من القديم إلى المعاصر؛ حتى تتمكن من عرض تدريجي للاتجاهات البحثية المختلفة التي اهتمت بالتنمية المستدامة للقرية وفقًا

للتطورات الزمنية المختلفة وعوامل التحول التي ارتبطت بكل فترة حتى وقتنا الحالي، ولكن يمكن ملاحظة الآتي:-

1- فيما يتعلق بالهدف العام لتلك الدراسات، تكاد تكون تشابهت كافة الدراسات في هدفها العام، وهو التركيز على التنمية الريفية، ولكن هناك بعض الدراسات التي تباينت في طبيعة هذا المردود وأساليب الكشف عنه، فهناك بعض الدراسات التي اهتمت بالبحث في الأبعاد والعوامل والسمات الثقافية للتنمية داخل القرية، مثل: دراسة إبراهيم وحجازي، وعبدالجواد، وجاب الله، وهناك دراسات ركزت على التعرف على المشكلات التي تعرضت لها عملية تطبيق التنمية داخل القرية، مثل دراسة: جاب الله، وعبدالسلام، ويونج وجي، وهناك دراسات هدفت إلى دراسة شبكة العلاقات الاجتماعية وتأثيرها في القرية مثل: دراسة ريماشيفسكال عن بناء القدرات البشرية في احداث التنمية، وأبو فراج عن "ملائمة البرامج السساسية والتنموية لحقيقة الواقع الريفي"، ودراسة الزغل عن "تأثير رأس المال الاجتماعي على تنمية العلاقات داخل القرية"، وعسكرعن "تأثير واقع التنمية وعلاقتها بوعي المواطنين ومشاركة المجتمع المحلي". أما الدراسة الحالية فقد هدفت إلى تحليل سلسلة من التحولات التي طرأت على القرية في فترتين زمنيتين، وربما لم يتوافر ذلك في الدراسات السابقة.

2- فيما يتعلق بالمنهج: هناك بعض الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي، مثل: دراسة حجازي، وابراهيم، وعبدالجواد، وماكينيز ويونج، ويونج وجي، والزغل. وهناك دراسات استخدمت أكثر من منهج، مثل دراسة: عبدالسلام، وبوشاروفا، وعسكر؛ والذي استخدما المنهج الوصفي والمنهج المقارن معًا. وهناك من استخدم المسح الاجتماعي، مثل دراسة أبوفراج. وفي الدراسة الحالية سوف يتم استخدام المنهج الوصفي، والمنهج المقارن.

3- فيما يتعلق بأساليب وطرق جمع البيانات: نجد أن هناك دراسات استخدمت المقابلة كطريقه لجمع البيانات مثل: دراسة بوشاروفا، وأبوفراج، وعبدالجواد. وهناك من استطاع استخدام وسيلتان، مثل: حجازي والذي جمع بين المقابلة ودراسة الحالة، وكذلك ريما شيفسكال. وهناك من جمع بين الاستبيانات والمقابلات، مثل: جاب الله. وهناك من استخدم ثلاثة أساليب لجمع البيانات، مثل: ماكينز ودونج، حيث جمعا بين استخدام (طريقة دراسة الحالة، والمقابلة، وطريقة الملاحظة)، وجاب الله الذي جمع بين (الملاحظة، والمقابلة، واستمارة الاستبيان) وكذلك عبدالسلام الذي استخدم أربع طرق لجمع البيانات، مثل: (طريقة المسح الاجتماعي، والاستبيان، والمقابلات الفردية والجماعية، والملاحظات . بينما في الدراسة الحالية سوف يتم استخدام عدة أساليب وطرق لجمع البيان، من أهمها: السجلات والوثائق، والإحصاءات الرسمية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، والمقابلات الشخصية، والملاحظة.

4- فيما يتعلق بالعينة: هناك بعض الدراسات التي اكتفت بدراسة أهالي القرية، مثل: دراسة (ابراهيم، وحجازي، وماكينيز ودونج، وعبدالسلام)، وهناك من اعتمد على الأهالي والمسئولين بالقرية، مثل: دراسة (جاب الله، وبوشاروفا، وريما شيفسكال، وعسكر) أما في الدراسة الحالية فسوف يتم اجراء مقابلات مع بعض أهالي القرية، والمسئولين بالقرية، وكذلك بعض المتخصصين والمتعلمين؛ وذلك بالاعتماد على نظرية رأس المال الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق تنطلق الباحثة في دراستها الحالية، من خلال دراسة وتحليل التحولات الاجتماعية التنموية التي تعرضت لها إحدى القرى المصرية في محافظة بني سويف (قرية تزمنت الشرقية) في فترتين زمنيتين متباينتين (2006 – 2017) وفقًا للإحصاءات الواردة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ لمحاولة رصد المردود الإيجابي لتلك التحولات التي نتجت على واقع القرية محل

الدراسة على مدار تلك الفترة الزمنية؛ نتيجة لتطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة بها، خاصة في الفترة الحالية والتي تشهد تغيرات متعددة في القرية المصرية سواء على المستوى البنائي، أوالتعليمي،أ والصحي، أوالثقافي، أوالخدمي.

ولهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية في آن واحد، فبالنسبة للأهمية النظرية، تسعى الدراسة إلى اختبار مدى ملائمة القضايا الفكرية لمقولات نظرية التحديث، ورأس المال الاجتماعي ومقولات كنجزلي ديفيز (للمجتمع المنجز) في دراسة التحولات الاجتماعية التي طرأت على القرية المصرية عبر فترتين متباينتين، أما فيما يتعلق بالأهمية التطبيقية، فتسعى هذه الدراسة إلى التوصل إلى توصيات ومقترحات من شأنها رفع معدل التنمية الريفية في القرية المصرية بشكل خاص، وتنفيذ خطى واستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 في الريف المصري بشكل عام.

مشكلة الدراسة

يُعد الاهتمام بالقرية المصرية الواقع الأساس للتنمية المستدامة التي تسعى إليها الحكومة المصرية في وقتنا الحالي، نظرًا للدور الذي تلعبه القرية كمحطة انطلاق لواقع التحول داخل المجتمع المصري، فالقرية هي عصب التنمية، ومستقبل مشرق لأحداث التغير الايجابي بالمجتمع، فلا يمكن أن تحدث تنمية فعالة دون البدء بتنمية الريف المصري. حقيقةً لقد أصبحت القرية المصرية في أمس الحاجه إلى التغيرات الايجابية، والتي من شأنها العمل على إعادة بناء المجتمع المتغير، الساعي إلى تحقيق الإنجاز، وفي ظل الظروف التي مر بها المجتمع المصري، وما نشاهده من خطى تنموية متطورة في كافة مجالات ومناحي الحياة، كان على الدولة أن تضع نصب عينها ضرورة الاهتمام بالقرية، وسكانها، والمردود الايجابي الذي يرتبط بتطبيق التنمية المستدامة بها.

ومن أجل ذلك اتجهت الحكومة المصرية إلى توجيه مزيد من الاهتمام بالقرية؛ وذلك من خلال دعمها في شتى المجالات الممكنة، سواء من الناحية المادية، أو البشرية، أو التكنولوجية؛ حيث اتسعت الجهود لتشتمل على دعم عمليات الاستثمار المادي داخل القرية، وذلك من خلال تدعيم المشروعات التنموية المتنوعة بها، والتي من شأنها إنبعاث مردودًا إيجابيًّا يُدعم من فرص العمل، ويحمس الشباب على البقاء بالقرية، والاستثمار في مشروعات إنتاجية متنوعة من شأنها رفع مكانة القرية، وتوفير مظاهر التغير الاجتماعي ودعم انتشارها السريع، مثل: دعم وسائل الاتصال الجديدة، والتكنولوجيا الحديثة، وتمكين المرأة، وتوفير الطاقة، مع السعي تجاه توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها القرية.

لذا اتجهت الباحثة إلى محاولة التعرف على ملامح التحول الاجتماعي التي طرأت على قرية (ميانة) ، من خلال التعرف على ملامح التغير البنائي داخل القرية في تلك الفترتين، وكذلك مظاهر التحديث بأشكاله المختلفة، سواء في المجال التعليمي، والاقتصادي، التكنولوجي، ، وطبيعة المهن، ومكانة المرأة، والتغير الاجتماعي والقيمي وهذا ما يقودنا إلى الانطلاق من تساؤل أساسي مؤداه: ما ملامح التحول الاجتماعي في القرية المصرية؟

أهداف الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من هدف أساسي مؤداه: التعرف على ملامح التحول الاجتماعي في القرية المصرية، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية على النحو التالي :-

1. **التعرف على ملامح التحول الاقتصادي في القرية المصرية.**
2. **التعرف على ملامح التحول التكنولوجي في القرية المصرية .**

3- التعرف على ملامح التحول الاجتماعي والثقافي في القرية المصرية

.

4- التعرف على ملامح التحول التعليمي في القرية المصرية

تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل أساسي مؤداه: ما ملامح التحول الاجتماعي في القرية المصرية؟ وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:-

1- ما ملامح التحول الاقتصادي في القرية المصرية؟

2- ما ملامح التحول التكنولوجي في القرية المصرية؟

3- ما ملامح التحول في الثقافي والقيمي في القرية المصرية؟

4- ما ملامح التحول التعليمي في القرية المصرية؟

وفي الحقيقة تعاني القرية من عدة مشكلات، نذكرها على النحو التالي :-

1- ارتفاع حجم الأسرة.

2- عدم توفير المعلمين داخل المؤسسات التعليمية بشكل كافي.

3- انخفاض الرغبة في استخدام وسائل تنظيم الاسرة (Aziz,2010, p: 165)

كما تعاني القرية من عدة مشكلات أيضًا، مثل: (Bocharova & Guriamova, 2006 p: 28)

1- نقص المرافق والخدمات السكنية المجهزة تجهيزًا جيدًا.

2- تراجع مستوى كفاءة الوحدات السكنية به.

3- انخفاض الظروف الاجتماعية ومدعمات الحياة.

4- تراجع فرص العمل.

5- انخفاض مستوى الرعاية الصحية.

6- تراجع المستوى الثقافي والتعليمي والخدمي.

7- انتشار الفقر والعوز.

بالإضافة إلى:

1- تنامي مشكلة البطالة داخل الريف.

2- تراجع الاستحقاقات الاجتماعية.

3- الانخفاض العام في موارد القرية.

4- انخفاض المتخصصين في مجالات المعرفة والثقافة. (Rimashevskala& Dobrokhleb,2010, p 24)

ويذكر (فرج 2021) أن القرية المصرية تعاني من عدة مشكلات على النحو التالي(فرج، 2021، ص 45):-

1- المشاكل العمرانية: مثل التغير في نمط السكن، خاصة المتعلقة بالقرية وخصوصيتها، والمباني، والفراغات العمرانية، وتدني مستوى التنمية، وتراجع الخدامت العامة، وشبكات الصرف، وضعف المرافق العامة، ومشكلات التعليم.

2- المشاكل الإدارية والقانونية والاقتصادية: وظهر هذا النوع من المشكلات بسبب غياب عدالة توزيع الاستثمارات الاقتصادية، ومشاكل المحليات، وكردون المدينة، وغياب الظهير الصحراوي، وتفتيت الملكية الزراعية، وأرتفاع تكلفة الإنتاج.

3- المشاكل الاجتماعية، وتتمثل في: البطالة، باعتبارها من أكثر المشكلات التي يعاني منها الريف المصري، والتغيرات التي طالت القيم الأخلاقية؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة من القرية، وتنامي العشوائيات بجانب المحافظات.

ويرى (عدلي، 2012) بأن مشكلات القرية المصرية يمكن إدراجها في: (عدلي، 2012، ص 179)

1- ارتفاع نسبة الإهمال المقصود وغير المقصود في القطاع الزراعي.

2- تناقص الرقعة الزراعية في مصر.

3- عدم وجود إطار عام وشامل لعملية التنمية المستدامة في الريف المصري.

4- افتقاد وجود وسائل زراعية واضحة ومتكاملة، بسبب قلة الدعم الموجه إلى القطاع الزراعي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى موقف دور الحكومة في متابعة المشروعات بعد الإنتهاء، وتراجع جهاز تحسين الأراضي.

5- تراجع دور الجمعيات التعاونية في تنمية الزراعة بالقرية، حيث اصبحت مجرد وحدات إدارية لمتابعة لوزارة الزراعة فقط دون تقديم المساعدات الواضحة للفلاحين.

6- مشكلات التسويق، وصعوبة التنقل، والمعوقات التي تواجه صغار المزارعين.

أولاً: مفاهيم الدراسة

المفاهيم هي نقطة إنطلاق الباحث الأساسية، فمن خلالها يستطيع تحديد نمط الدراسة، والأبعاد والخصائص الأساسية لها؛ فهي النقطة التي تبنى عليها الدراسات العلمية، فلا يستطيع باحث أن يشعر بمشكلة بحثية دون أن يحدد مفاهيمها البحثية؛ كي يحدد موضوعها وعوامل انتشارها، وفي الدراسة الحالية تعتمد الباحثة على أربعة مفاهيم أساسية وهي: التغير الاجتماعي، والتحول الاجتماعي، والقرية ، والتنمية الاجتماعية.

1- التغير الاجتماعي

التغير الاجتماعي وفقًا لرؤية جينزبيرج هو "التغير في البناء الاجتماعي، مثل: التغير في حجم المجتمع، وتركيبه النوعي، وأنماط التوازن بين تنظيماته وأنساقه المختلفة، والتغير في حجم الأسرة، والمستوى الاقتصادي للقرى والمدن، وكذلك في حراك المجتمع صعودًا وهبوطًا" (بدري، 2018، ص ص 14 – 15)

وهناك مجموعة من العوامل التي تساعد على تحقيق التغير الاجتماعي داخل القرية، يأتي من أهمها: دعم عمليات التنمية؛ وذلك من خلال دعم التعليم المحلي، ودعم العلاقات الاجتماعية بين الأهالي، وتنمية الروح المعنوية، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية لدعم القرية، وزيادة التفاعل بين العرض والطلب، ودعم القوى المنتجة لها، والتوزيع العادل للفرص، والاستثمارات في التعليم، مع التركيز على عمليات الإنجاز الثقافي والوضع الاجتماعي داخل القرية (Yong & Jie, 2017, pp: 248 – 250)

2- التحول الاجتماعي

يعرف التحول الاجتماعي بأنه "شكل من أشكال التغير الاجتماعي، يسعى إلى إحداث تغيرات مستمرة وتأخذ اتجاهًا واحدًا، وقد تأخذ الصعود أو الهبوط مثل: التحولات التي تحدث داخل القرى، والمدينة والدولة بشكل عام (بدري، 2018، ص 20).

ويحدث التحول الاجتماعي داخل القرية وفقًا لمتغيرات أساسية، يمكن تحديدها فيما يلي (الشخيبي، 2009، ص ص 292 – 293)

1- التحولات الهيكلية التي تحدث في البناء الاجتماعي للقرية، حيث يشتمل على أو التبديلات في بناء المحيط القروي .

2- يشمل على الطريقة التي تعمل بها النظم المختلفة، والتعديلات والتغيرات في الأنساق الاجتماعية والفرعية، كما تشمل على التحولات في الأداء الوظيفي لكل نسق.

3- إن التحول المستمر في القرية يعبر عن سلسلة من الاختلافات والتباينات التي تؤثر في طبيعة البناء الاجتماعي، ونمط العلاقات الاجتماعية والثقافية، مثل: التغير في نمط القيم والمعايير.

4- يشتمل على التغيرات الكونية، والتي تؤدي إلى إحداث تبديلات وتغيرات في الظواهر الاجتماعية بشكل شامل يشمل القرى والمجتمع، والبناء ككل حتى نهاية الحياة.

ويمكن تحديد علاقة التحول الاجتماعي بالتنمية الريفية من خلال :(بدوي، 2018، ص19)

1- إن مفهوم التنمية هو أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي، مقارنة بمفاهيم التقدم الأخرى، مثل: النمو والتطور .

2- أن المفهوم الحديث للتحول الاجتماعي يتفق مع مفهوم التنمية الاجتماعية.

ويعرف التحول الاجتماعي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه " كافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتكنولوجية التي تعرضت لها قرية ميانة وتأثير هذه التحولات على تحقيق التنمية الريفية بها"

3- القــرية

القرية هي "نسقًا اجتماعيًا يترابط فيه بعض المقومات، وتتخذ من الزراعة وسيلة رئيسية للكسب، فهي جمع سكاني محلي في منطقة جغرافية صغيرة، وتتصف بنمط العلاقات الأولية، وبعض التنظيمات والمؤسسات ذات الأداء البسيطة (فكار، 2014، ص 60).

لقد أصبحت القرية تعاني فقرًا ريفيًا وفقًا للأدبيات التنموية، حيث أصبح الفقر المشكلة الأساسية التي تواجه صعيد مصر، الأمر الذي انعكس على تلبية احتياجاتهم الضرورية، وانخفاض مستوى الدخل، وتراجع الخدمات، والموارد؛ الأمر الذي يحتاج بدوره إلى إعادة هيكلة فكرة التنمية الزراعية داخل القرى (عدلي، 2012، ص 182).

وتعرف القرية إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها "مجتمع سكاني صغير (قرية ميانة) تقع غرب بنى سويف، وتتميز بالعديد من التحولات البنائية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والذي انعكس على وضعها التنموي داخل المحافظة"

4- التنمية الريفية

يقصد بالتنمية الريفية "التحسين في أوضاع الريفيين، والارتفاع بنوعية حياتهم، وتوفير فرص العمل، وتوزيع عادل للدخل والثروة؛ ويأتي ذلك من خلال اقتراح عقد جديد يقدم علاقات تفاعلية بين المواطن والدولة، وتدعيم الثقة المؤسسية بين الحكومة والقرويين، والاحترام المتبادل، وتحسين مستوى المعيشة" (أبوفراج، 2015، ص 20)

وتعرف التنمية الريفية إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها "تحسين أوضاع أهالي القرية وفقًا لسلسلة من التحولات التي حدثت بها، في مجال التعليم، والصحية،

والوضع الثقافي، وتوافر فرص العمل، وإتاحة المشروعات التنموية، والتحول في المكانة المهنية لأهالي القرية، نظرًا لدور الحكومة الفعال بالقرية"

ثانياً: نظريات الدراسة

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على المقولات النظرية لثلاث نظريات أساسية وهي: نظرية التحديث، ورأس المال الاجتماعي ومقولات كنجزلي ديفيز (للمجتمع المنجز)

1- نظرية التحديث

لقد استخدم مفهوم التنمية والتحديث في أدبيات علم اجتماع التنمية بشكل متنوع، حيث يرى (كيم Kim) أن مفهوم التنمية يشير إلى التنمية الاقتصادية المنظمة، بينما يشير (باران Baran) أن التنمية من خلال التحديث تسعى إلى التحول القادر على الوصول الشامل إلى البنى التحتية، والاقتصادية، والسياسية، وكافة التنظيمات المسيطرة على الانتاج والتوزيع والاستهلاك (العوران، 2009، ص 117).

قدم (هانز أولريش ويلر) نظريته في التحديث؛ من خلال رؤيته في التحول من التقليدية في التاريخ الألماني إلى الحديث، وذلك من خلال الرجوع إلى عدد قليل من الرجال العظماء، كي يكونوا تاريخ متكامل ومقارب في المجتمع الألماني القديم والجديد، وذلك من خلال تشكيل الهياكل المجتمعية خارج نطاق السياسة؛ على الرغم من تعرضه للعديد من الانتقادات لعدم دمج الثقافة في تاريخ المجتمع (Lorens,2006,p17).

وفي الحقيقة بدأت فكرة التحديث في الولايات المتحدة الأمريكية على يد (البرت ماير) والذي كان مهندسًا مدنيًا بنيويورك، حيث قام بتنظيم مدينة شانجهار الحداثية، وصاحب مخطط الممار والقرى في الهند، واستخدمت أفكار ماير حتى

وصلت إلى كافة ضواحي واشنطن والبيت الأبيض، بهدف مواجهة كافة مظاهر التنمر التي كانت منتشرة في المدن، لقد ظهر مصطلح القرى في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وتم اعتبار الهدف الأساسي لبناء نظرية التحديث والقضاء على مظاهر التمرد التي كانت منتشرة آنذاك في المدن، بسبب نزوح الفلاحين من القرى، وعليه استخدم مصطلح التحديث بهدف دعم استراتيجيات التنمية المجتمعية، واستراتيجيات القرية، والتي تنعكس عليها المواقف والخصائص المتنوعة للقرية (Cullather,2006, p; 29).

وترى نظرية التحديث أن المجتمعات الإنسانية عندما تتطور وتتميز تصبح أكثر انفتاحًا وإنجازًا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، مما يؤدي إلى وجود نمطًا من التوسعات الرأسمالية، والقروية وانتشار مظاهر التحضر، والتوسع التعليمي، وزيادة تكافؤ الفرص، والقضاء على التمايزات الطبقية؛ خاصة التي توجد داخل القرى والمناطق الفقيرة (Marks,2009, p: 933)، لذا تحدث عمليات التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث في كافة المجالات والموضوعات المختلفة التي تتعلق بواقع المجتمعات (Fangiun,2009,p.8).

وترى نظرية التحديث أن عمليات التحول الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي التي تمر بها القرى، تخلق نسقًا أيدلوجيًّا جديدًا يواجه كافة العقبات التقليدية التي يمكن أن تؤثر على مجالات التنمية المستدامة بالقرية؛ بناء على ذلك ترى نظرية التحديث أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي، وانخفض مستوى الأمية، وإتاحة الفرص كلما أدى ذلك إلى نجاح خطى التنمية المستدامة بالشكل الحقيقي الذي من شأنه تحقيق النمو داخل القرية(عبدالسلام، 2000، ص 11)، وفي هذا النطاق شهد التحديث سلسلة من التحولات العميقة في القرية، حيث ينتقل من مرحلة الزراعة التقليدية إلى مرحلة التصنيع، ومن الزراعة القائمة على التقليدية إلى مجتمع حضاري يزيد من قدرة المجتمع على تحقيق أقصى درجات الارتقاء

والازدهار في كافة القطاعات، لذا اتجه العالم وفقًا لنظرية التحديث إلى تحول كبير في عالم المعرفة، من خلال ثلاث مراحل أساسية، تتصدرها مرحلة التصنيع والتحفيز، والتقدم الاقتصادي، وتأتي المرحلة الثانية، وهو التحديث الذي يدعم مجتمع المعرفة بمراكزه المختلفة، ويسعى إلى التحول إلى مجتمع متقدم بحلول (2050)، فالتحديث يعبر عن سلسلة من التحولات في كافة المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والتاريخية للبلدان الساعية إلى التحضر والتمكين، حيث تعمل على إدارة هيكلة النظم وتمكينها في ضوء أهداف اجتماعية متطورة (Fangiun,2009,p.14).

ويرى سملسر أن هناك سلسلة من التحولات الاجتماعية التي تصاحب عمليات التنمية، تأتي في: (العوران، 2009، ص 122)

1- تحديث التكنولوجيا من خلال تطبيق المعرفة العلمية، ومن ثم ينتقل المجتمع من مرحلة التقليد إلى مرحلة التحديث.

2- تحول الانتاج الزراعي من الانتاج القومي إلى الزراعة التجارية، مما يدعم من عمليات التخصص في الانتاج (المعرفي للسوق، من ثم تطور سوق العمل)

3- التصنيع: ويعني الانتقال من استخدام القوة البشري، والحيوانية، لاستخدام الآلة.

4- التحضر: ويقصد به الانتقال من حياة القرية البسيطة إلى تنوع المراكز الحضرية الكبيرة.

ويرى مور أن هناك مجموعة من النتائج التي ترتبط بعمليات دمج القطاع التقليدي الزراعي في اقتصاديات السوق، يبدو من أهمها، تتمثل في: نشأة المصانع، وهجرة عمال الزراعة إلى المدن، ومن ثم حدوث عمليات للحراك

الاجتماعي والجغرافي داخل القرية؛ مما يصاحبه تغيرات بنائية اجتماعية، وتبرز الأسرة النورية، وتتزايد التنظيمات الاجتماعية، بالإضافة إلى أن السياسة والقيادة السياسية القوية، ودعم التغيرات الثقافية وتفعيل دورها من أجل إحداث تغيرات تنموية داخل القرية (العوران، 2009، ص 117).

كما يرى منظري التحديث أنه بالإمكان احداث تنمية مستدامة للقطاعات الفقيرة والقرى، إذا استطاعوا التحلي بنموذج التنمية المستدامة الذي طبق في المجتمع القروي؛ كونه النموذج الأمثل للتنمية، ولكن في ضوء مراعاة عدة نقاط، من أهمها: مسايرة التطورات العلمية، والتكنولوجية، والاقتصادية التي تدور حولها في كافة الجوانب المتاحة بشكل أكثر تحديدًا، وكذلك تبني القيم والمعايير، والأنساق الاجتماعية الحديثة، والسائدة في المجتمع القروي المتقدم، وذلك من خلال عمليات الانتشار ونقل الثقافات والمعارف المختلفة وبشكل مناسب؛ إلى جانب القضاء على كل ما يعوق عمليات الإبداع، خاصة المتعلقة بالقيم والأنساق، والثقافات الاجتماعية والتقليدية المنتشرة في البلدان النامية، وإحلالها بأنساق تنموية حديثة، حتى تحقق الاستفادة الكافية لعوامل التنمية المستدامة (عبدالسلام، 2000، ص 6).

ويمكن الاستفادة من هذه المقولات النظرية في الدراسة الحالية من خلال دراسة وتحليل التحولات الاجتماعية التي تعرضت لها القرية محل الدراسة؛ خاصة في مجال التعليم، والثقافة، والصحة، والتركيب النوعي للسكان، وكذلك في برامج الوعي الثقافي والتربوي بداخلها، إلى جانب تحليل الآثار الناتجة عن هذا التحول على نمط القرية البنائي والتنموي، وعلاقة ذلك بدعم سوق العمل، ودمج القطاع الزراعي داخل القرية بقطاعات التنمية المختلفة المحيطة بها، وكذلك دعم ثقافة الحوار الايجابي بين أهالي القرية وتقبلهم للتحول؛ نظرًا لسياسات التنمية المستدامة التي تنادي بها الدولة، وتسعى إلى تطبيقها في القرية، لإحداث تحولات

ايجابية فعالة من شأنها تغيير الواقع الاجتماعي لها بما يتماشى مع خطى التنمية .

2- نظرية رأس المال الاجتماعي

يُعد الباحث الأمريكي (أنفين Hanifan) أول من أطلق مصطلح رأس المال الاجتماعي، حيث استخدمه في الاشارة إلى علاقات الصداقة والتعاون والتضامن التي تميز كل مجتمع، باعتباره ثورة كبيرة تحقق الاستفادة من جميع أطراف الجماعة، وفي الحقيقة لم يلفت مصطلح رأس المال الاجتماعي اهتمام المتخصصين في علم الاجتماع والاقتصاد إلا مع بداية الثمانينات، من خلال ما حققه (روبرت بوتنام R.Putnam) حول تلاشي الرأسمال الاجتماعي، وجاءت دراسات تميزت بسيطرة الباحثين الأميركيين، مثل (كبوتنام، وكولمان J.coleman)، ويُعد (مالك بن نبي) أول الباحثين الكلاسيكيين الذين تناولوا دور شبكة العلاقات الاجتماعية في صناعة الحضارة، من خلال كتابة المعنون بـــ (ميلاد مجتمع) عن فترة الستينات (رزقه، 2018 ص 201).

ذهب كولمان إلى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من الواجبات والتوقعات وقنوات الاتصال والقيم والمعايير، أي أن الفرد هو الذي يؤسس العلاقات داخل البناء الاجتماعي، وتبني توقعاته وفقا لها (حسن، 2016، ص 516)

وهناك ثلاثة أنماط من رأس المال الاجتماعي داخل القرية هي:-

1- نمط ذو طابع اقتصادي: ويتمثل في شكل تفاعلات الأفراد المرتبطة بعوامل اقتصادية.

2- نمط قائم على المكانة: حيث يكون الأفراد متميزون بمتغيرات الشخصية والمكانة، ومراكز القوة داخل القرية.

3- نمط قائم على الاختلاط: أي الميل إلى الاختلاط والارتباط والتعاون مع الآخرين (حسن، 2016،ص 519).

وترى الباحثة أن الأنماط الثلاثة السابقة يمكن أن تتماشى مع مجتمع القرية محل الدراسة، حيث تتميز بارتفاع نمط التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد، ويتميز عدد كبير منها بالمكانة العالية، ومراكز السيطرة التي تجعل أهالي القرية أكثر قبولاً لتوجهاتهم، وارشاداتهم؛ التي تسعى إلى تحقيق التحول الاجتماعي البناء داخل القرية، حيث استطاع هؤلاء الأفراد الحصول على دعم استجابة الأهالي إلى التغير بفضل ما يتمتعون به من شبكة علاقات اجتماعية داخل القرية، في ضوء تعاون كامل من أهلها، حيث يمثل رأس المال الاجتماعي استراتيجية وقائية لتنمية القرية، وذلك من خلال دعم جميع فئات القرية، لتحقيق هدف عام ومشترك، وهو الصالح العام لها.

كما يعد رأس المال الاجتماعي عاملاً أساسيًّا لتحقيق التماسك الاجتماعي بها، كما يساهم في الطرق التي تعبر بها القرية عن رأيها، والمطالبة بحقوقها، والحفاظ على كيانها، وذلك من خلال دعم المشاركة الشعبية، وتفعيل دورها في التنمية الاجتماعية، ودعم الروح المعنوية للسكان، وتحسين نوعية الحياة بداخلها، وخلق قنوات مؤسسية لمناقشة أهدافها وتحسين نوعية الحياة بها (الزغل، 2011، ص ص 6442 -6444).

هذا وقدم بورديو تحليلاً لرأس المال الاجتماعي، من خلال ربطه بالتحليل الطبقي، باعتباره رصيدًا من الردود والعلاقات التي تتفاعل مع بعضها البعض، فالفرد يُنشأ شبكة من العلاقات الاجتماعية للتواصل الاجتماعي، حيث ينضم في عضويات الأحزاب، ويضع لنفسه مكانة اجتماعية من خلال سلسلة من الممارسات، وتكوين رصيداً ثقافياً واجتماعيًا يزيد من قوته في تحقيق القوة والهيمنة الاجتماعية (زايد، 2006، ص ص 9 – 10)

لذا تمثل شبكة العلاقات الاجتماعية محورًا أساسيًّا لرأس المال الاجتماعي، ويقوم على أساس أن التفاعل يساعد دائمًا على بناء المجتمعات، حيث يشعر كل فرد بالالتزام تجاه الآخر، مما يدعم عمليات الشعور بالإنتاج، وشيوع علاقات الثقه والتسامح، ويصبح بمثابة موجه ومنصحًا للآخرين؛ من خلال نشر القيم المشتركة، والتوقعات الايجابية داخل المجتمع، ويهدف إلى تحقيق مردودًا لتحقيق الصالح الاجتماعي، وذلك من خلال:-

1- تدفق المعلومات

1- معايير التبادلية أو المساندة المتبادلة التي تعتمد على شبكة العلاقات الأفقية والرأسية، سواء عن طريق (الشبكات المتصلة بالعادات والتقاليد، والسكان التي ترتبط بالروابط داخل الجماعات)

2- الثقة التي تعود بالمنفعة المتبادلة.

3- التضامن والتعاون الذي تدعمه الشبكات الاجتماعية، وتساعد على تحقيق التحول الاجتماعي بالمجتمع (حسن، 2016، ص 519).

الأمر الذي يدعو إلى التأكيد على مبدأ الثقة المتبادلة للوصول إلى أقصى درجات المصداقية، وتوقعات الأفراد، وكذلك المشاركة المجتمعية الفعالة من خلال الجهود والتطوعية التي تسعى إلى دعم منظمات العمل سواء بالرأي أو التمويل، وربط السياق الاجتماعي بالمعايير والقواعد ذات السياق الثقافي، ودعم عمليات التواصل داخل القرية (اسماعيل، 2015، ص23).

ويمكن الاستفادة من هذه النظرية في الدراسة الحالية؛ من خلال تبني قضاياها النظرية في دعم شبكة العلاقات الاجتماعية وسيطرتها داخل القرية، ودورها الموجه في تفعيل عمليات المشاركة الايجابية بين أهالي القرية، والذي لم يتحقق إلا من خلال شبكة التعاون والتواصل والثقافة المتبادلة فيما بينهم، وبعض

القائمين بخطط واستراتيجيات التحول بها؛ والذي كان له مردودًا ايجابيًا في دعم قنوات التواصل مع المسئولين، وفتح سبل التعاون الايجابي معهم، لتحقيق التحولات الايجابية المنشودة داخل القرية، حيث كان عاملاً أساسيًّا لشعور الاهالي بالاطمئنان والارتياح تجاه تلك التحولات، نظرًا لوجود علاقات متأصلة بينهم وبين بعض المتطوعين بالقرية، مما ساعد على فتح قنوات التواصل الاجتماعي بين الأهالي والجهات الحكومية الداعمة من ناحية، وبين الأهالي وبعضهم البعض من ناحية أخرى.

3- ديفيد ماكليلاند والمجتمع المنجز

يعود الفضل في هذه النظرية إلى ديفيد ماكليلاند، والذي يرى أن التحول الاجتماعي يحدث في المجتمعات التقليدية والقرى الفقيرة؛ نظراً لأمتلاك سكان تلك القطاعات لدوافع الانجاز، بناءً على متغير سابق عليها، يدفعهم إلى التمسك بالإنجاز، مشيرًا إلى أن المجتمع الذي تظهر فيه هذه الدافعية، هو أكثر المجتمعات قدرة على التحول الايجابي نظرًا لامتلاك القدرات الإبداعية، وقدرته على خلق فرص للإنجاز، لذا ذكر ماكليلاند عبارته الشهيره (استثمر في رجل ولا تستثمر في طائرة) فالإنجاز يتطلب امتلاك الأفراد الدافعية نحو قبول التحولات، بهدف إثبات الذات وتجاوز الصعاب والعقبات، وتحمل المسئولية (بدوي، 2018، ص 32).

وفي الدراسة الحالية لمست الباحثة مدى استعداد أهالي القرية على قبول تلك التحولات الاجتماعية بأشكالها المختلفة، وربما يرتبط ذلك بظهور فئة من المثقفين والمتعلمين، والذين كانوا بمثابة دافعًا أساسيًّا للإنجاز والارتقاء بالقرية وإثبات الذات، فقد كانوا أكثر توجيهًا للأهالي بالقرية؛ لتحقيق النجاح وقبول دوافع التحول، بالإضافة إلى دعمهم الدائم بهدف تمكين الأفراد من تخطي العقبات التي ارتبطت باستراتيجيات التخطيط الداعم للتحول داخل القرية. فلقد كان لوعي سكان القرية

وقبولهم للتحول الإيجابي عاملاً أساسيًّا لقبول التحول والتغير بها لرغبتهم في الانجاز والنجاح.

ثالثًا: الإطار المنهجي للدراسة

ففي الأطار المنهجي تسعى الباحثه إلى تحديد مجالات الدراسة، ومنهج الدراسة، وكذلك اساليب طرق جمع البيانات، والعينة المستخدمة.

1- مجالات الدراسة : لهذه الدراسة ثلاثة مجالات أساسية (الجغرافي، والبشري، والزمني) حيث يختص المجال الجغرافي بقرية ميانة، والتي تقع غرب محافظة بني سويف، وتابعه للنطاق الجغرافي لمركز اهناسيا اما المجال البشري، يتمثل في تحليل وصفي بالاستعانة بخمس اخباريين ، اما المجال الزمني، فقد استغرقت هذه الدراسة أربعة شهور، وهي من بداية اجراء الدراسة الميدانية داخل القرية .

2- منهج الدراسة : يعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهجان أساسيان وهما (المنهج الوصفي) ، والمنهج الانثروبولوجي كمنهج كيفي فبالنسبة للمنهج الوصفي، حيث يستخدم المنهج الوصفي بهدف جمع البيانات مع ملاحظة الظواهر الموجودة بأكبر قدر ممكن من الدقة، ويعتمد على عدة وسائل منها المقابلات، والملاحظة وغيرها من الوسائل الأخرى (Atmowardoyo,2018,p:198) وفي هذه الدراسة يستخدم الباحث المنهج الوصفي بهدف وصف وتحليل مجموعة السمات والخصائص الاجتماعية والثقافية، والتعليمية والتكنولوجية التي تستخدمها القرية، باعتبار أن الباحث كان يقضي وقتًا كبيرًا بالقرية أثناء الدراسة الميدانية، فكان أكثر قربًا من ملامح التحول الاجتماعي داخل القرية بالإضافة إلى عمليات المشاهدة المستمرة لها، لاستفادة منها في دراسته الحالية.

المنهج الوصفي، وتستخدم الباحثة هذا المنهج بهدف التعرف على مظاهر التشابه والتباين التي توجد في القرية في من حيث الواقع التنموي بالقرية، والسمات والخصائص التي اتصفت بها كل مرحلة، وكذلك اشكال هذا التحول ومظاهره بشئ من التفصيل .

3- أدوات جمع البيانات

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدة اساليب لجمع البيانات وهي (السجلات والوثائق – دليل المقابلة – الملاحظة)

أ- السجلات والوثائق : اعتمدت الباحثة علي تحليل السجلات الخاصة بالقرية لمعرفة مساحة الرقعة الزراعية والتحولات التي حدثت لها

ب- ليل المقابلة : حيث قامت الباحثة بإجراء مقابلات متعمقة خمسه من الاخباريين بالقرية، وكذلك بعض المسئولين ونخبة من ذوي المستوى التعليمي المرتفع، وكبار السن العارفين بتاريخ القرية والذين يعتبرون أكثر معرفة لمظاهر التحول داخل القرية على مر السنوات المذكورة، وفقًا لمؤشرات التحول الأساسية التي حدثت بالقرية، وأبرز الصعوبات التي واجهت القرية عند البدء في حدوث هذا التحول، وكيفية التغلب عليها، وكذلك الايجابية لهذا التحول الحديث على تغير البناء الهيكلي للقرية، ومظاهرها الأساسية، وكذلك وصف وتفسير الشكل المتطور للقرية بشكل يرتبط برؤية الباحث المباشرة وملاحظته لها.

4- العينة/ استخدم الباحث عينة مكونة من (5) اخباريين بالقرية ممن تجاز عمرهم الـ 60 عام كونهم أكثر الأفراد شعوراً بملامح هذا التحول، وشاهد من العصر، ومدركين للشكل الأول للقرية، وتطورها الايجابي على مدى التاريخ، وأكثر إدراكاً لمظاهر التحول الاجتماعي للقرية باعتبارهم مقيمين بها، وعاصروا الكثير من التغيرات بها.

كما قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع بعض المسئولين بالقرية وذلك بهدف التعرف على ملامح هذا التحول عن قرب، وكيفية تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة داخل القرية، والآثار الايجابية التي تعكس على مؤسسات القرية، وتطور امكانياتها ونمط الخدمات بها. وكذلك التعرف على الصعوبات التي واجهت تطبيق خطى التنمية والتحول المنشود داخل القرية محل الدراسة.

نتائج الدراسة الميدانية

ملامح التغير في اقتصاديات القرية .

تحاول الدراسة في هذه النتيجة التعرف علي ملامح التغير العمراني التقليدي للقرية كنوع من التغير في البنية التحتية، كما تناقش النتائج تحليل التغير في انماط الانتاج والاستهلاك

أ- **ملامح التغير العمراني للقرية .**

تحاول الدراسة في هذه النتيجة تحليل ملامح التغير العمراني التقليدي داخل القرية والتغيرات التي ترصد ملامح التغير العمراني للقرية.

أتضح من خلال الملاحظة ان التشكيل الاكثر انتشاراً للكتلة العمرانية للقرية هو الشكل المدمج حيث ابتعدت القرية عن السمة العمرانية والمعمارية الريفية القديمة من حيث الشوارع والطرقات وتصميم المباني، فيوجد بالقرية خمس شوارع رئيسية متصلة ببعضها البعض، وتنقسم إلي "ميانة غرب، وميانة شرق، طبقاً لتركز عائلات القرية، والامتداد العمراني نحو الاراضي الزراعية.

كما يؤكد احد الاخباريين أن الناحية الشرقية تمثل "القرية القديمة، والتي من حيث السمات العامة وشكل المباني قديمة و شوارعها غير منتظمة الامتداد، مبانيها متلاصقة وشوارعها الجانبية ضيقة جداُ إلي حد كبير، وهي من حيث الشكل تحتفظ إلي حد كبير بالشكل العمراني القديم، الا اذا استثنينا بعض المنازل التي قام

اصحابها بعمل احلال وتجديد لمبانيها، فيقول" البلد كلها كانت في مكان واحد والبيوت موصله لبعض جات ناس هدت وبنت جديد كما ناس تاني اشتروا في الزراعة وبنوا بيوت فالبلد بقي جزء جديد وجزء قديم، شوارع القديمة كلها ضيفة جداً لكن الشكل الجديد مختلف تحس انك مش في ارياف كل واحد بيبني بفلوسه ومحدش ليه حاجة عند حد ان شا الله يعملها عماير."

وتتفق هذه النتائج مع افتراض نظرية رأس المال الاجتماعي التي تفترض أن حكم الانسان علي نوعية البيئة من خلال مجموعة من التصورات والقيم الاجتماعية والقواعد الخاصة بكل جماعة والتي تؤثر في تصور الجماعة للبيئة الجيدة وتشكل البيئة المبنية التصور الجماعي للبيئة المثالية(Heath,2009,p14)

كما اتضح من نتائج الملاحظة ان ميانة الجديدة قد ظهرت نتيجة لتكتل سكاني جديد بالقرية تزامن مع تغير البنية التحتية لها، والتي امتدت إلي الاراضي الزراعية والمباني التي مثلت شكل عمراني مختلف اتجه السكن فيه إلي تغيير في القاعدة الاساسية للشكل الريفي المعتاد، كما ان الشوارع اصبحت أوسع نسبياً لتناسب حركة السيارات والماره ،وتحتوي علي مباني ذات هياكل خرسانية، متواكبة مع التغيرات والاحتياجات المعاصرة، والذي تعد انعكاس للتغيرات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والتقنية.

وتتفق هذه النتائج مع افتراض نظرية التحديث التي تفترض حالة الاغتراب الثقافي الذي تتعرض له المجتمعات التقليدية نتيجة لعمليات التحديث التي تهدد بحالة من اختلال المعايير، مما يترتب علية منتج معماري قد لا يتماشى مع طبيعة المجتمع التقليدي.(Roaf&, Issac,2006,p 230)

ومن حيث توصيف القرية بالنسبة للخدمات المتاحة بها، فهي متصلة بالمرافق، الكهرباء، ومياه الشرب والصرف الصحي، كما ان وسائل المواصلات متاحة داخل القرية ، كما يوجد بالقرية العديد من المؤسسات الحكومية الرسمية التي تسهل علي اعضاء القرية الخدمات، وتخدم كذلك القري المجاورة، متمثلة في مكتب بريد، وسنترال حكومي، و مستشفى عام، وجمعية زراعية، وثلاث مدارس ابتدائي ، ومدرستين اعدادي، ومدرسة ثانوي، ومعهد ديني.

وتنقلنا النتائج الي توصيف القرية من حيث السكان، جميع اهل القرية هم من السكان الاصليين للقرية ولا يوجد بها مهاجرون او وافدون من مناطق أخري خارج القرية، الا بعض الوافدين من القري المجاورة لقضاء الخدمات اليومية أو الذهاب إلي السوق الرئيسي بها، الذي هو بمثابة سوق كبير يومي "السبت والاربعاء من كل اسبوع"، كما يعمل نسبة كبيرة من أهلها في المدينة نظراً لسهولة الموصلات وانتشار التعليم إلي حد كبير، كما يعمل جزء آخر منهم بالزراعة والتجارة.

وقد اتضح من النتائج ان القرية تحتفظ بالكثير من السمات التقليدية وخاصة المرتبطة بالطبائع والسلوكيات، فهم يتعاملون مع القرية ككل بصفتها مسكنهم الأكبر، فمثلا يمكنك أن تري النساء والاطفال بملابس المنزل في الشارع أمام المسكن، فالجزء المقابل للمسكن في عرفهم هو جزء من السكن، ويمكن أن تري الكثير منهم ينظف الشارع ويزداد هذا السلوك عندما يكون الجميع من نفس العائلة ، ويتحول الشارع الي فراغ شبة خاص، يتم التعامل معه علي انه امتداد للمسكن.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية رأس المال الاجتماعي التي تفترض ان الثقافات التقليدية تتكون في مجموعها من شقين "عناصر أصيلة" تتغير ببط مع مرور الزمن مثل قوة الروابط وعلاقة الفلاح بالقرية وارتباطه بها، و"عناصر طرفية" قد تتغير بسرعة أو تختفي تماماً في الثقافة مثل انخفاض قيمة العمل الزراعي وتغير انماط وأسلوب الحياة.(Rapoport,2006,p179)

ب-ملاج التغير في شكل الانتاج.

اتضح من النتائج أن تغير انماط الانتاج الزراعي وانتاج الغذاء هي نقطة البدء والارتكاز في اي تنمية مستدامة، ومن ثم فإن الاهتمام بالزراعة يعد من أولويات الأهداف التنموية، ان لم يكن هدفها الأول حيث لا توجد تنمية بدون تغيير، ومنتجاً محلياً أي الاعتماد علي القدرة الذاتية للقطاع التنموي، ويؤكد احد الاخباريين أن حجم الانتاج في السلع الزراعية يرتبط بالعديد من العوامل فهو محصلة المساحة الانتاجية والمنزرعة في القرية، ونمط ونوع المحاصيل الزراعية والانتاجية للفدان، واستخدام الآلات الحديثة في الانتاج، والي يمثل تغيراً من حيث الكم والكيف، وتدعم النتيجة ما أكدته حالات الدراسة حيث ان الطفرة الانتاجية الزراعية تمثل في تغير شكل الانتاج الزراعي في مجتمع البحث من حيث الاهتمام بالتغيير في نوعية المحاصيل الزراعية، والاهتمام باستخدام التقنيات الزراعية الحديثة، فيقول أحد الاخباريين" الاول كان الناس هنا مش بيزرعوا الا الي اتعودوا عليه، ودا اتغير مع الوقت الناس بدأت تفهم ان لازم تغير، وطبعاً مش كل الناس فيه مازالوا لو عملت معاهم اية هيزرعوا الي اتعودوا عليه"

وقد أوضحت النتائج ان الاهتمام بالقطاع الزراعي في مجتمع البحث والتنمية والتحديث ينعكس من خلال ثلاث عناصر مترابطة، العنصر الأول معتمد علي الزراعة التقليدية المتمثلة في نمط الانتاج التقليدي المرتبط بالمحاصيل التقليدية كالقمح والذرة ، أما النمط الثاني هو النمط المختلط الذي يجمع ما بين المحاصيل التقليدية والمحاصيل الحديثة من حيث نوعية المنتج ويؤكد احد الاخباريين علي ان التغيير من خلال التركز علي الزراعات التي تعتمد علي التعاقد مع بعض الشركات المسؤولة عن توريد المنتج "كالبنجر، والنباتات العطرية" بالإضافة إلي اعتماده علي المحاصيل التقليدية ايضاً، والنمط الثالث يعتمد علي الزراعات الحديثة فقط والتي تمثل بالنسبة للفلاحين في القرية نمط من انماط التحديث الاقتصادي، والتي

تمثل تغيراً في نمط الانتاج كلياً، كتحويل الأرض الزراعية التقليدية إلي صوب زراعية، أو تحويل الارض الي حديقة منتجة تنتج ثمار الفاكهة، ويؤكد أحد الاخباريين علي هذه النتيجة فيقول" الناس الكبيرة في السن الي ذي حالنا اهم بيزرعوا درة وقمح الي يعرفوه، وفيه بيزرع كدا وكدا، وفيه شركات بتعمل ريحه جات البلد ودفعت مقدم عشان يزرعوا لهم ريحان وشيح ودا خلي الناس قالت نعمل الي يزود الفلوس.

وقد اتضح من النتائج ان التغير لا يشمل التغير في شكل المنتج الزراعي، بل امتد ليشمل التغير في شكل الآلات الزراعية، فاستخدام الآلات الزراعية الحديثة في مجتمع البحث قد أزداد بشكل كبير في الآونة الاخيرة، والمتمثل في اعتماد الغالبية العظمي من المزارعين علي الجرارات الحديثة، ووسائل الري الحديث، والتجريف والحصاد ورش المبيدات الحديثة، حتي وان لم يكونوا ملاكها فهم يعتمدون علي تأجيرها من بعض المزارعين المتخصصين في تأجير المعدات والادوات الحديثة داخل القرية، وكما يؤكد احد الاخباريين بالقرية ان تأثير لهذا التغيرات التكنولوجية الحديثة في الزراعة اضافت للمحاصيل والمنتجات الزراعية الكثير من الجودة من حيث المنتج الزراعي، الا ان لها تأثير سلبي في الاستغناء عن الكثير من الايدي العاملة في القرية ، فيقول احد الاخباريين "محدش بيعمل حاجة بأيده دلوقتي كله بالمكن، والزراعة مبقتش تتعب ذي زمان لكن برضوا بتأثر علي عدد الناس الي شغالين في الارض بعد ما كنتي تحتاجي اتنين تحتاجي واحد."

كما اتضح من النتائج أن تغير شكل الانتاج الزراعي في القرية يرجع الي عاملين الاول مرتبط بعوامل اقتصادية متعلقة بمحاولة ايجاد موارد اقتصادية جديدة مما يجعل العديد من أفراد المجتمع وخاصة الشباب من المزارعين إلي ابتكار وسائل واساليب جديدة للإنتاج الزراعي كمحاولة لتغيير الوضع الاقتصادي، كما توجد عوامل اخري غير اقتصادية تتعلق بالدافعية والتصميم والرغبة في اثبات الذات،

والاعتماد علي النفس، وتتضافر مجموعة من العوامل ما بين القبول والرفض لتغير الانتاج الزراعي ارتبط بمحاولة الحفاظ علي القديم في مجتمع البحث كالزراعات التقليدية، وابتكار اساليب ووسائل جديدة للزراعة والانتاج والجدير بالذكر ان قبول انماط التغيير ارتبطت بشباب المزارعين، وفي هذا الاطار تقول الحالة الاولي" لما بنعمل عقد علي البنجر ضمنا فلوس ثابته نصرف منها القمح والدرة بتصرفي عليهم ومش بيجيبوا الحل بيكون اننا نشوف الحاجات الي رزقها حلو" كما تقول الحالة الثانية "احنا اتعاقدنا علي شيح بلدي للتصدير، وابويا كان رافض وعمل مشكلة كان عاوز يزرع قمح فقلت له نجرب زرعه واحده واهي كويسة احسن من الاول.

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية التحديث التي تفترض ان صفة الخصوصية الفكرية، والطرق الشائعة للقيام بالأنشطة الحياتية، والقيم المقبولة وغير المقبولة اجتماعياً ،وتقبل التغيير يجب ان تؤخذ كلها في الاعتبار عند مناقشة التكوين الاجتماعي للمجتمعات التقليدية(.(Paul,2008,p 142

كما لعبت العديد من العوامل في القرية والتي ساهمت في تغير نمط الانتاج الزراعي والتحول الي انماط انتاجية جديدة ومختلفة تخرج من حيز الزراعة إلي استحداث وسائل اقتصادية اخري، فنتيجة للعديد من العوامل المتشابكة والتي تتعلق الرقعة الزراعية في القرية نتيجة للامتداد العمراني والبناء عليها، فيبلغ الامتداد الزراعي للقرية مساحة 3000 فدان، وعدم كفاية المنتج الزراعي لتحقيق متطلبات الحياة اليومية من انفاق علي الاسرة، وارتفاع مستوي التعليم في القرية، ومحدودية الموارد وغيرها من العوامل دفعت إلي تغير نمط الانتاج واستحداث انماط انتاجية جديدة في مجتمع البحث وفي هذا النطاق يؤكد أحد الاخباريين" الارض مبأتش تجيب ولا تكفي، وكل حاجة ولعت نار تفضلي تصرفي علي الزرعة وبعدين متلقيش، والعيال الي اتعلموا مبأوش يحبوا يزرعوا ودا خلي الوضع اتغير كتير عن زمان جنب الارض لازم يكون فيه حاجات تاني شباب كتير عملوا مشروعات غيرت البلد كلها

لما تمشي في البلد تلاقي كل حاجة اتغيرت محلات لبس ، محلات أكل ، مكانيكية، ومصانع عند الجبل "

وتنقلنا النتائج علي تحليل التغير في شكل الانتاج ، فقد اتضح من الدراسة الميدانية وبالاعتماد علي الملاحظة المتعمقة، اتضح من النتائج ان شكل الانتاج القروي تغير واخذ العديد من الاشكال التجارية والصناعية.

ويتمثل الانتاج الصناعي في مجتمع البحث في استحداث نمطين من المشروعات متناهية الصغر، وصغيرة، أما عن المشروعات متناهية الصغر ارتبطت بالتصنيع المنزلي المرتبط بربات البيوت والتي تقوم بعمل ورش صغيرة داخل المنازل لتصنيع الحلويات والملابس، كما تنتشر في القرية صناعة الاثاث ، والالمونيتال وغيرها من الصناعات المتمثلة في حرف يدوية، وفي هذا النطاق يؤكد أحد الاخباريين فيقول" كل البلد بقي فيها مصانع عندك في آخر البلد واحده بتعمل حلويات وفطير وجايب عمال والي بيعوز بيشتري منها، وأم محمود في الشارع دا عاملة مشغل، وفيه منجد بلدي وافرنجي شرق، وكمان فيه واحد بيعمل عفش وبيجدد لك القديم لا دا ممكن يقسط لك"

أما بالنسبة للمشروعات الصغيرة يوجد في المنطقة الجبلية الممتدة علي زمام القرية مجموعة من مصانع الطوب الطفلي، ومصانع التغليف والتعبئة، والاسمدة العضوية فهناك نمط من الانتاج الصناعي في القرية مرتبط بالمصانع الموجودة في المنطقة الجبلية المجاورة للقرية والتي تمثل نمط آخر للإنتاج الصناعي والتي يرتكز نشاطها علي انتاج الطوب الطفلي، وانتاج الاسمدة العضوية، وهي سمة جديدة داخل القرية محل الدراسة ارتبطت بشباب الخريجين من الشباب ويؤكد أحد الاخباريين ان نمط هذه المصانع نمط مستحدث في القرية ارتبط بمشاريع شباب الخريجين التي بعضها تموله الأسرة الممتدة، وبعضها يعتمد علي القروض فيقول أحد الاخباريين " لكن في بحري قريب من الجبانة فيه مصانع طوب واسمده كتير

قوي عملوها العيال الصغيرين ونفعت ودلوقت يبقي محدش ذيهم، فيه منهم جاب قرض، وفيه الي ابوه ساعده وعمل المشروع لا دا انا عرفت انهم بيصدروة بره، وكمان بيبيعوا جوه وبره البلد"

وتنتقل النتائج لمناقشة نمط آخر من المشروعات الاقتصادية التجارية والتي تنشر بشكل واسع في القرية، والتي امتدت رؤوس اموالها لملايين الجنيهات، فقد أتضح من الدراسة الميدانية المتعمقة أن نمط المشروعات يسمي في نطاق القرية "الشركات" وهو عبارة عن رؤوس اموال يتم جمعها من أفراد القرية من قبل احد التجار ، ويقوموا بعمل مشروع استيراد للعديد من الأدوات المنزلية، والمفروشات بهامش ربح شهري ثابت يقدم للشريك، وتعتمد هذه الشركات علي تجارة الجملة ونصف الجملة والتوزيع علي نطاق مركز اهناسيا، والجدير بالذكر ان هذه الشركات غير مرخصة بشكل رسمي، وان معظم مالكيها من الشباب وتعتمد علي الثقة المتبادلة بين العميل وصاحب الشركة، كما انها تعتمد علي رؤية وتصور شبكة العلاقات حولها، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة، فتقول الحالة الثالثة "انا كان معايا 10 تلاف جنية قلت اديهم لابوا سمير يشغلهم وباخد مرتب كل شهر، وأهو بيسند معايا، كما تقول الحالة الرابعة" أنا عارفة صاحب الشركة جارنا وابن ناس كويسين ومحدش معاه بيخسر اختي وابن عمي معاه من سنة بيديهم كل شهر مبلغ علي الفلوس الي دفعوها"

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية رأس المال الاجتماعي التي تميز بين ثلاثة أشكال من رأس المال الاجتماعي بدلالة الروابط الاجتماعية التي يستند إليها، الأول هو رأس المال الاجتماعي الشخصي المؤسس على العلاقات الحميمة، ويبني على العائلة وزمرة الأصدقاء المقربين، والثاني هو رأس المال الاجتماعي التواصلي المبني على علاقات التجاور السكني أو المهني اما الثالث فهو رأس المال

الاجتماعي المؤسساتي القائم على الارتباطات الوجدانية مع المؤسسات العامة والمدنية.(حوكا ،2015،ص162)

كما يرتبط نمط آخر من الانتاج بالنشاط التجاري المتمثل في مجموعة من المحلات التجارية المتمثلة في محلات البقالة المنتشرة في القرية، ومحلات المحمول، والاجهزة الكهربائية، ومحلات الملابس والتي جميعها متنوعة من حيث النشاط، فيقول احد الاخباريين" من عشر سنين البلد مكنتش كدا انتي دلوقتي البلد بقي فيها كل حاجة مفيش تشحني نت تلاقي تشحني تلفون تلاقي تحتاجي هدوم تلاقي، دا الدكان دلوقتي بقي ذي اهناسيا كل حاجة فيه موجودة.

ج- انماط الاستهلاك داخل القرية.

أتضح من هذه النتيجة تغير نمط الاستهلاك داخل القرية محل الدراسة فالانتقال من الموسمية إلى الشهرية، والارتقاء من أسفل سلم الدخل لأوسطه، والتنوع من دخل العمل إلى دخل الملكية، كلها عوامل ساهمت فى إخراج صور جديدة لتيارات الاستهلاك داخل القرية ،فتيارات الدخل جعلت «هرم الاستهلاك» من قاعه لقمته، قد تغير بداية من إشباع الحاجات الأساسية (المأكل والملبس والمسكن)، ومرورا بإشباع الحاجات الاجتماعية (التعليم والصحة)، ووصولا حتى لمظاهر الاستهلاك الترقي الدخيل على حياة القرية.

كما اتضح من النتائج ان هرم الاستهلاك داخل القرية قد تغير بشكل كبير وسيطر نمط الاستهلاك أكثر من نمط الانتاج، وفي هذا النطاق يؤكد أحد الاخباريين علي سيطرة هذا النمط الاستهلاكي على الدخل القروى، والعمل المنزلي في كل ما تقوم به المرأة الريفية من نشاطات منزلية، كالعناية بتربية الأطفال، وتحضير وإعداد وجبات الطعام وتصدير بعض المنتجات وتحويلها وتخزينها بطرق تقليدية، إضافة إلى قيامها بتنظيف المنزل والملابس فضلا عن ممارستها لبعض الحرف المنزلية، كالحياكة والتطريز وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الخزف وبعض مشتقاتها هذه

الممارسات التقليدية، لم تعد موجودة داخل الاسرة الريفية بل تم الاستبدال لمعظم هذه الانشطة بالاعتماد علي شرائها من الخارج وترجع هذ النتيجة إلي التحول الي ثقافة الاستهلاك أكثر من الانتاج، فالاعتماد علي الانشطة الانتاجية للمنزل لم يعد كما كان سابق عهده بل تغير إلي حد كبير،فمعظم الاسر كانت تعتمد علي نمط الانتاج المنزلي وانتاج معظم احتياجات الاسرة من الطعام والملابس داخل المنازل كتربية الطيور والمواشي وصناعة الالبان والمنتجات الغذائية المختلفة كالخبر، فيقول احد الاخباريين" الناس بتشتري من برة ،زمان الي كان يجيب لبن ولا جبنة من برة كان عيب، كنت تلاقي البيض والجبنة والبتاو مالي البيوت دلوقت الي بيعملهم بيعملهم عشان يتاجر فيهم مش يأكل ولادة، الناس اتغيرت في كل حاجة حتي البيوت قل خيرها والي بيعمل دا يعمله عشان يتاجر فيه"

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حجازي ،2005) والتي تشير نتائجها إلى تحول القرية من النمط المنتج إلي النمط المستهلك، كما ترصد الد راسة ما يسمى بأزمة المجتمع الريفي وسيادة القيم السلبية وضعف روح التعاون والتماسك الاجتماعي مما يؤدي إلى خلل قد ينتاب البناء الاجتماعي الذي نعيش فيه ويهدد كيانه والذي يشعره بعدم الأمان وفقدان الثقة(حجازي، ٢٠٠٥، ص 1 –5)

ولم تقف نتائج الدراسة عن حد مناقشة انماط التغير في الاستهلاك الاسري في الاطعمة فقط، بل ان الانفاق علي الملابس في القرية كان من بين الانفاق الاساسي لدي معظم الاسرالفقيرة والغنية علي حد سواء، فقد يقترض البعض أو يقوموا بشرائها بالتقسيط في جميع المواسم والمناسبات الاجتماعية، ويزداد الانفاق علي الملابس في مجتمع البحث كلما ارتفع المستوي الاقتصادي للأسرة، أو الوضع الادبي والاجتماعي، كما ان التقليد يلعب دوراً كبيراً في زيادة معدلات الانفاق بصفة عامة والانفاق علي الملابس بصفة خاصة، فتقول الحالة الرابعة" هنا كل واحد

بيبص انه ابن فلان وعلان ومينفعش ابني يمشي في الشارع مش لابس انا بجيب لهم من التوكيل في بني سويف خليهم يلبسو محدش احسن منهم".

كما اتضح من النتائج ان التغير في نمط الاستهلاك ينعكس في القرية في المناسبات الاجتماعية المختلفة والتي تمثل مظهراً آخر للاستهلاك الترفى الذي يبرز بقوة من خلال التقليد والمحاكاة في المناسبات الاجتماعية عامة كالأعياد ومناسبات الزواج ، وإذا استثنينا نسبة محدودة من أهل القرية من أصحاب الدخول المرتفعة ، سنجد أن غالبية دخول القرية يُقتطَع منها بشق الأنفس جزء يوجه للادخار التعاوني (الجمعيات) وهذا النوع من المدخرات لا يدخل ضمن دائرة البنوك، ولا يتجه صوب تمويل الاستثمارات المنتجة، فإن الهدف منها هو بالأساس يتمثل في زيادة قدرة أهل القرية على استهلاك واكتناز السلع المعمرة، أو الانفاق في مناسبات اجتماعية ، كمناسبات الزواج ،ولذلك هي نمط من المدخرات الاستهلاكية، فتقول الحالة الرابعة" احنا بناكل وبصي الي ميفضش منه العيش يبقي جعان الحاجة لازم تبقي بزياده" كما تقول الحالة الخامسة "انا بعمل جمعية بعشرين جنية في اليوم اجيب هدوم ولا أي حاجة في .

كما اتضح من نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين مستوي الدخل ، وعشوائية الانفاق ، فغياب التنظيم عن الأنشطة الاقتصادية القروية، وقوة الروابط الاجتماعية، مع استمرار ظاهرة «العائلة الممتدة»، جميعها عوامل ساهمت في زيادة معدلات الانفاق وعشوائيته داخل القرية، حيث أصبحت السلع الاستهلاكية رمزاً للمكانة الاجتماعية يتسابق أفراد القرية على اقتنائه.

كما ان شيوع محلات الوجبات السريعة داخل القرية وتوصيلها للمنازل بواسطة الدليفري، والتي في بعض الاحيان كبديل للطعام المنزلي، وافتقرت للمناخ الاجتماعي والنفسي المصاحب لتناول الطعام داخل البيت وجلوس أعضاء الأسرة معاً وتبادل الموضوعات والخبرات أثناء تناول الطعام وإشباع الحاجات النفسية والعاطفية

والاجتماعية ."فتقول الحالة الثالثة أنا وحده بتجيب جبن ومزرلا هنا وبنتصل بيها وببعت الواد اجيب منها شرا العبد ولاتربيته" وتقول الحالة الرابعة"انا مش بربي طيور تعب وريحه وحشه واحد عامل مزرعه في اخر البلد بنجيب منه وحتي لو مش معايا فلوس عارفني فبيصبر علي".

اتضح من العرض السابق مجموعة التغيرات التي حدثت في بناء القرية من الناحية الاقتصادية، والتي تمثلت في تغير البنية التحتية لها، والشكل العمراني التقليدي الي شكل عمراني أكثر حداثة، كما ان التغير في نمك الانتاج والاستهلاك الاقتصادي واستحداث وسائل زراعية جديدة من حيث نوع المنتج الزراعي واستخدام الادوات الحديثة في الزراعة، واستحداث انماط اقتصادية جديدة داخل القرية لم يعهدها المجتمع من قبل، كما عكس التغير في نمط الاستهلاك نمط التغير في توجيه الدخل والانفاق ومن ثم تغير الوضع الاقتصادي بأكمله.

ثانياً:-ملامح التغير التكنولوجي في القرية

تحاول الدراسة في هذه النتيجة التعرف علي ملامح التغير في استخدام العامل التكنولوجي من خلال تأثير اقتناء التكنولوجيا ، وسائل الاتصال الحديثة ، ودور العامل التكنولوجي في حل مشكلات القرية.

أ- ملامح التغير في استخدام التكنولوجيا.

اتضح من نتائج الدراسة ان هناك ارتباط واضح بين التكنولوجيا والقرية ، فهي تعد انعكاس للثقافة المادية والفكرية التي تغيرت بشكل كبير في المجتمع، فهي تعبير عن التطور ومعدل التغيير فيها ، فقد جاء استخدام التكنولوجيا كاستجابة لاحتياجات أفراد القرية لتحقيق أهدافها بأقل جهد وأقل تكلفة، وتنتج عنها ظروفًا مناسبة لتحقيق معدل اعلي من التغيير والرفاهية.

فقد أتضح من النتائج أن الوسائل التقنية المستخدمة في الزراعة أدت إلى زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتحسين طرق تربية الحيوانات، فزاد المحصول كماً ونوعاً، وتحسين الاقتصاد الزراعي من خلال اعتماد المزارعين في القرية علي كل الوسائل التكنولوجية التي تسهل عملية الزراعة وتساهم في رفع الانتاجية ،فيؤكد احد الاخباريين ان اقتناء المعدات الزراعية الحديثة تزيد بوضوح من تطوير الانتاجية الزراعية وتوفير الوقت والجهد، فمعظم مستخدمي الآلات الحديثة هم من ملاك المساحات الكبيرة في القرية، لعدة اسباب اهمها توفير الايدي العاملة، وتحسين جودة المنتج ، الا انه في ذات الوقت قد اثرت بالسلب علي العمالة الزراعية والموسمية المؤقتة بالقرية ومن ثم زاد معدل البطالة فيقول أحد الاخباريين "الناس زمان كانت بتجيب ناس كتير تشتغل لها دلوقت محدش بيشغل اجرية كتير عشان المحراث والجرار غنوا عن الناس، وأكترتيه الناس الي بتجيب المعدات دب الي غيطانهم كبيره عشان يوفروا بس الفلاح الفقير يشتغل فان" .

كما أتضح من نتائج الدراسة ان القرية لم تكن بمعزل عن مجموعة التغيرات التكنولوجية التي حدثت في الآونة الاخيرة على كافة الأصعدة ، والتي أثرت بدورها على القرية رغم احتفاظها ببعض من خصوصيتها، وقد سادت التغيرات تكنولوجية واسعة النطاق، أثرت في كثير من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأصبح التغير في القرية ظاهرة يمكن ملاحظتها فيمكن للملاحظ العادي أن يلمس هذا التغير سواء كان في البناء الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الديموغرافي أو المادي.

كما أدي التغير التكنولوجي إلى اختراق البنية الاجتماعية والثقافية والمنظومة القيمية للقرية بالإضافة إلي تأثيره علي طابع الشخصية الريفية، وفي هذا النطاق يؤكد احد الاخباريين علي ان اقتناء الوسائل التكنولوجية الحديثة اصبحت سمة مميزة في القرية، فدخول الكهرباء منذ فترة زمنية كبيرة والانفتاح علي العالم جعل

من اقتناء الوسائل التكنولوجية متاح لدي معظم الاسر في القرية الا ان معدل هذا الاقتناء يختلف من حيث المستوي المادي والتعليمي للأسر فيقول احد الاخباريين" لما الكهربا دخلت البلد مكنش فيه غير تليفزون واحد، وتلفون واحد عند عمده البلد ولما بيبقي فيه حد بيتصل يروح عنده والتليفزون كان بيخلي الناس تتفرج لما يكون فيه كورة بتتذاع ، دلوقت كل واحد عنده تلفزون ، والتلاجة كانت الناس في الصيف بتروح تاخد حته تلج من بعضها دلوقتي الكل عنده تلاجة، كل حاجة اتغيرت كل الناس عنده غسالة بعد ما كان الغسيل علي الايد دلوقتي بقت العادية والتموتك"

وتتفق هذه النتائج مع تأكيد "دنيال ليرند" في فروضة حول علاقة التكنولوجيا بالتحديث التي تفترض أن هناك علاقة ترابطية بين التكنولوجيا والتمدن، فالأكثر اتصالاً بالعالم الخارجي هم الاكثر استعداداً لقبول التغيير. (عزوز،2016، ص65)

وينقلنا التحليل لمناقشة الوسائل التكنولوجية الحديثة وتأثيرها علي القرية فاستخدام التليفزيون ارتبط بتوافر الكهرباء التي هي موجودة الأن داخل كل منزل واسرة ، وتختلف الأسر في اقتناءها لمستوي معين من التليفزيون، وعلاقة هذا بالمستوى التعليمي والاجتماعي و الاقتصادي أي دخل الأسرة و مهنة الأب، فالتلفزيون يقرب بين أعضاء الأسرة، بمعنى أنهم يقضون سويا ساعات أطول بعد اقتناء التلفزيون، ولكن قليلا ما يحدث التفاعل بين أعضاء الأسرة في حالة المشاهدة ،حيث يشاهدون كما لو كانوا منفصلين، ورغم ذلك فان دخول التلفزيون إلي المنازل قد استحوذ على قدر كبير من اهتمام أفراد الأسرة، وساهم في احداث التغير ،فقد أصبح يسيطر على جزء كبير من الأنشطة العائلية يعتبر التلفزيون من أهم عوامل توحيد الأفكار والعادات والتقاليد والقيم وأنماط السلوك بين أفراد الأسرة الريفية معا فهم يخضعون لنفس المؤثرات الصوتية والصورية، فهو يساعد على تحقيق وحدة الفكر و المعايير و الثقافة و الأذواق الجمالية وهو بذلك أداة من

أدوات التثقيف الجماهيري، ويدعم هذه النتيجة ما اكدته الحالة الاولي فتقول "أحنا بنتفرج مع بعض علي البرامج وبنتعلم حاجات كتير مكنتش اعرفه بتاع الشيف حسن في رمضان، ورمضان ميحلاش من غير منتجمع مع بعض بعض الفطار" كما تقول الحالة الثانية " انا بتابع برامج كتير اهم بنتسلي وبنشوف الدنيا احنا لولا كدا مكناش عرفنا الدنيا فيها ايه"

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية التحديث التي تفترض أن التغير الاجتماعي وعمليات التحول التي تمر بها القرية تمثل نسقاً جديداً يؤثر علي كل مجالات التنمية وأن دعم برامج التنمية يتم من خلال ازالة كافة العقبات التقليدية التي ترفض التغيير(Marks,2009,p932)

وفي الحقيقة ومع انتشار القنوات الفضائية وتنوع المحتوى الذي تقدمه، اتجهت العديد من الأسر الغنية في القرية لاقتناء أكثر من جهاز تليفزيون لاستقبال هذه القنوات بحيث تلبي الرغبات المتباينة لأعضاء الأسرة لمشاهدة المحتوى المفضل لكل منهم، فمن خلال الملاحظة الدقيقة لمجتمع البحث نلمس مدي انتشار القنوات الفضائية من خلال اجهزة الارسال الفضائي المتاحة فوق كل منزل من منازل القرية ، كما ان اقتناء العديد من محلات بيع الاجهزة التليفزيونية لأجهزة الاستقبال المشفرة والمدفوعة الاجر، والذي اصبح شائعا داخل القرية عن طريق فك الشفرة واشتراك مجموعة من المنازل المتجاورة في تكلفتها المادية وتدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة، تقول الحالة الأولي التليفزيون حلو بنتفرج علي تمسيليات وبنشوف الدنيا وعندنا تليفزيون كبير بريموت وبنفعد نسمع التمسيلية بعد المغرب كدا "كما تقول الحالة الثانية "احنا عندنا تلفزيون كبير في المندره جوا، وفيه واحد صغير في الصاله سعات بيكون فيه متش مع معاد التمسيليه بنفتح الي في الصاله"،كما تقول الحالة الثالثة "انا اخويا جاب رسيفر الغالي دا عشان الكورة والجيران اشتركوا معاه وكلهم اتشاركوا مع بعض لحد ما الماتش خلص"

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية رأس المال الاجتماعي التي تفترض ان الحياة الجماعية تكون اكثر انتاجية ، عندما يتم الاستثمار في العلاقات الاجتماعية أي "العوائد المتوقعة" من كل علاقة(Nan,2003,p28

كما ان اقتناء معظم الاسر لوسائل تكنولوجية اخري اصبح شائع في القرية وخاصة الشباب منهم حيث ان توافر اكثر من جهاز الكتروني عند الزواج هو عرف في القرية وجزء من تجهيز العرائس، ليس اقتناء أكثر من جهاز من نفس النوع، ويؤكد احد الاخباريين علي ان هذا هو عرف شائع لدي الاسر الغنية والفقيرة في القرية، مما يجعل من توافر التكنولوجيا الحديثة امراً عادياً لدي الغالبية العظمي من الاسر، فيؤكد علي ان اقتناء أكثر من تليفزيون وأكثر من ثلاجة، وميكروويف، وبوتاجاز وغسالة عادية، وغسالة اوتوماتيك، وهي امور عادية بل انها جزء من مراسم الزواج، الا ان مستوي هذه المقتنيات وجودتها يختلف طبقاً للوضع المادي وقد يضطر البعض إلي الاقتراض لتوفير هذه الالتزامات فيقول" زمان كانت بتتجوز أي واحدة بطشت وحلتين وخلاص والاغنيا كانوا يجيبوا كردان وحلق وهمه بس الي كانوا يجيبوا السرير، دلوقتي لو الواحدة مجلهاش كل حاجة واجهزة من كل نوع عيب والناس تنتقدها الفقرا ممكن يجيبوا بالقسط ويمضوا كمبليات وممكن يرهنوا الكام قيراط ويجيبوا الاجهزة الكهربية دي"

وقد ساهم توافر الوسائل التكنولوجية داخل معظم منازل القرية قد اسهم في العديد من التغييرات علي مستوي رفاهية الاسرة، فالممارسات اليومية من خلال التكنولوجيا الحديثة سهلت علي المرأة الريفية الي حد كبير الممارسات الحياتية اليومية، وساهمت في تغيير نمط ونوعية الحياة، فوسائل الرفاهية من خلال الالكترونيات مثل ماكينات اعداد القهوة، وادوات اعداد الحلوى، ساهمت في زيادة معدلات الاستهلاك فارتفاع فواتير الكهرباء بسبب الاستخدام المفرط لبعض الاجهزة الكهربية، كما ان غسالات الاطباق والغسالات الاتوماتيك مساحيقها مرتفعة الثمن

اذا ما قورنت بدخل الاسرة الريفية مما يزيد من معدل المشكلات الاقتصادية المرتبطة بتوزيع الدخل والانفاق، وقد اوضحت نتائج الدراسة ان الاسرة الريفية لا تربط هذه الزيادة في معدلات استهلاك الاسرة إلي سوء ادارة الموارد المتاحة بل ترجعها لعوامل آخري خارجة عن ارادتها وتؤكد علي هذه النتيجة حالات الدراسة فتقول الحالة الثالثة "احنا الكهربه بتيجي كتيرومش بيسرقوا الناس هوا الاجهزه الي عندي دي تعمل كل دا "كما تقول الحالة الرابعة "احنا الاجهزه الي عندي دي تعمل الكهربه دي كله انا هعمل اه بقي تيجي ذي ما تيجي"كما تقول الحالة الرابعة "انا عندي مكنه قهوه،ومضرب، وعجان بستخدمهم لكن احنا كدا كدا بنستهلك كتير جات علي اد دي"

ب- ملامح التغير في استخدام تكنولوجيا الاتصالات.

اتضح من هذه النتيجة أن سكان القرية أصبحوا يدركون ضرورة التواصل الاجتماعي مع الاخرين من خلال وسائل التواصل الالكتروني المتمثلة في وسائل الاتصالات الحديثة، واقتناء معظم افراد القرية ذكور واناث للتليفون المحمول ويرجع ذلك لتوافر العديد من الانواع المختلفة للتليفون المحمول، فسعر التليفون المقتني يمثل قيمه في مجتمع البحث طبقاً للمستوي المادي والعائلي فهو نوع من المظهر الاجتماعي والتعبير عن الوضع الاجتماعي في مجتمع البحث، وبالرغم من كونه وسيلة للتواصل الاجتماعي الالكتروني، هو ايضاً انعكاس للوضع الاجتماعي الاقتصادي لمقنية، وقد نرجع سبب ذلك إلى الظروف الاجتماعية القاسية للعديد من الأفراد، ومع ذلك يفكرون في اقتناء الهاتف المحمول الذي يعود عليهم فيما بعد بالسلب من خلال زيادة النفقات ، ان الدافع الأول في استخدام أفراد المجتمع الريفي للهاتف المحمول هو الاتصال بالأصدقاء والأسرة لمعرفة أحوالهم وأخبارهم وتقديم التهاني والتعازي في أوقات المناسبات وتؤكد علي هذه النتيجة حالات الدراسة فتقول الحالة الأولي "الي معاه فلوس دا يجيب اغلي حاجة والبلد هنا

بتبص وتقول ابن فلان معاه والتاني مش معاه" وتقول الحالة الثانية "الافون دا بقي مالي البلد جه من الخارج ولما بقي مع واحد كتير جبوه" وتقول الحالة الرابعة" اخويا مسافر اهو نطمن من المحمول عليه"

ان اجهزة التليفون المحمول المنتشرة بشكل واضح داخل القرية لا تمثل وسيلة للاتصال التليفوني فقد، بل تمثل وسيلة لاستخدام شبكة الانترنت، والتي تعد داخل القرية منتشرة النطاق، اما من خلال باقات الانترنت التي توفرها شبكات المحمول المختلفة، أو من خلال الوصلات الإلكترونية التي يشترك فيها أكثر من منزل متجاور لتقليل التكلفة، فيؤكد احد الاخباريين علي الانتشار الواسع لشبكات الانترنت وتقنياته علي مستوي القرية ككل ولا يرتبط هذا الاقتناء بالمستوي الاقتصادي أو التعليمي فقط، فسهولة الاستخدام ساعدت اصحاب الامكانيات التعليمية والثقافية المحدودة من اقناء وسائل التواصل فيقول "البلد كله عندها نت حتي الناس الي معاش اهي بتشترك مع جرانها والدنيا اهي ماشية والغني والفقير معاه تليفون وموصله بالنت، الناس معهاش هنا بتعمل كل حاجة مع بعضيها يعني بدل ما واحد يدفع بيجمعوا مع بعض"

وتفترض نظرية رأس المال الاجتماعي أن افاق الفهم تمثل عاملاً مؤثراً في تحقيق التنمية، حيث تفترض ان التأثير علي الثقافات الشعبية و تغيير قواعد السلوك والذوق العام من خلال مجموعة برامج تخاطب اذواق الريفيين يلعب فيها التقليد والمحاكاة دوراً كبيراً ومؤثراً في التنمية البشرية. (عزوز،2016، ص61)

وتنقلنا النتائج إلي مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في القرية فقد اتضح من النتائج أن وسائل التواصل الالكتروني تعمل علي تبادل الآراء والمعلومات والتقارب ، وخاصة ان أعضاء شبكة العلاقات الاجتماعية في القرية معروفة الاصول الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، مما يجعل من التفاعل أكثر ايجابية، فساهمت مواقع التواصل الاجتماعي على تغيير عادات الطعام من خلال متابعة الصفحات

الخاصة بالطبخ وتغير الذوق العام من خلال متابعة الصفحات الخاصة بالملابس، كما ان البيع الشراء الأون لاين سمة بارزة في القرية، بالإضافة إلي متابعة الشباب المتعلمين المواقع الثقافية والاخبارية بشكل كبير والتي يجد الشاب في هذه المواقع فرصة طرح أسئلة قد يصعب طرحها خارج هذا السياق ،تقول الحالة الاولي" ان بشتري من النت حاجات كتير بيعرض كل حاجة والي بنعوزه بنلاقيه" كما تقول الحالة الثانية "النت دا سهل كل حاجة خلي الدنيا كلها اتغيرت مبأش حد يشيل هم حاجة الي عاوز حاجة بيلقاها".

وتفترض نظرية رأس المال البشري أن فالاشتراك في المجموعات المنظمة ذات الأبعاد الاجتماعية يؤسس على عنصرين، الأول متمثل في التبادل المعلوماتي الذى يسهم في طرح مجال للاستفادة في حل المعضلات ذات الأبعاد الاجتماعية، ويتمثل العنصر الثاني في الدعم الاجتماعي والمقصود به الدعم الذى يستفيد منه الفرد من خلال امتلاكه شبكة علاقات اجتماعية عبر تفاعلات للمجتمع( ) . Gotlieb&Making,2017,p 299

ولعبت العديد من الاسباب في تأثير الوسائط التكنولوجية الحديثة علي التغير الاجتماعي والقيمي في القرية تمثل في احتوائها على العديد من المواقع ذات الطبيعة الثقافية والعلمية والفنية والدينية ذات الطابع المحلي، فهناك على سبيل المثال الكثير من المواقع المعرفية في الفكر والأدب والطب والعلوم ويجد الشاب في هذه المواقع فرصة لطرح أسئلة قد يصعب طرحها خارج هذا السياق، كما ان سهولة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة ، وتوافر معظم المحتويات بلغة وتقنية سهلة والتطلع إلي معرفة الوجه الاخر للمجتمع ، جميعها عوامل ساهمت في احداث التغير المجتمعي من خلال التكنولوجيا الحديثة في القرية، وينعكس ذلك علي التغير في الثقافة العامة مما يسهم في التغير الفكري حتي لدي البسطاء من أفراد القرية، ومناقشة القضايا الاجتماعية المختلفة، والمظهر العام للشباب والذي لا تجد أي

فوارق بينه وبين مجتمع المدينة، كما ينعكس ايضاً علي المقتنيات المنزلية من حيث نوعيتها وجودتها والتي قد لا يتناسب معظمها مع طبيعة الحياة الريفية، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة فتقول الحالة الثالثة" انا اتعلمت النت بسهوله الواد محمد الصغير بيعرف في النت أكتر من أي حد وبنتعلم كل حاجة وبنعرف نلبس ونشتري من فان كل دا في النت"كما تقول الحالة الخامسة "انتي في النت بتشوفي الدنيه كله ممثلين والخصومات وممكن تشوفي فلم ولا تمسيليه دنيا تاني"

ج–دور التكنولوجيا في حل مشكلات القرية.

أتضح من نتائج الدراسة أن وسائل التكنولوجيا الحديثة انتشرت بقوه في القرية واحتلت جزءا كبيراً من حياة افرادها لما تملكه من إمكانيات واضحة ، فاستخدام الأنترنت أصبح بديلا للتفاعل الاجتماعي الطبيعي مع الأصدقاء والأقارب وأصبح هدف قضاء الساعات في اكتشاف المواقع المتعددة هدفاً يومياً، وعلي الرغم من ان هذه الوسائل الحديثة تعتمد علي فكرة بناء عالم افتراضي الا انها وعلي نطاق القرية اداة للتواصل الاجتماعي وحل مشكلات القرية المتعددة، فقد أكد أحد الاخبارين ان هناك العديد من الجروبات الخاصة بالقرية والتي تسهم في ايجاد حلول للعديد من المشكلات، فقد دخلت التكنولوجيا حياة القرية وبدأت تؤثر علي جميع شئونها وعادتها وثقافتها فكان لها دوراً كبيراً في التوعية والتقارب بين سكانها فعلي الرغم من كل ما تحمله وسائل التواصل الاجتماعي من ايجابيات وسلبيات ،فأن أفراد القرية وخاصة الشباب أكثر انفتاحاً وتثقيفاً ،وامتلاكاً للوسائل الحديثة " الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر" واستخداما لها ،الذي نتج عنه حدوث تغيير جذري في القرية وطباعها وعاداتها وتقاليدها فيقول احد الاخبارين " احنا الأول مكنش حد عارف حاجة دلوقتي الدنيا اتقدمت وخلاص العيال عملوا الجروب دا الي بيقولوا عليه وبنعرف كل حاجه حتي المسافرين، والي جوا البلد كله بيعرف كل حاجة،

والعيال بتقعد عليه بالسعات، دا حتي الي شغالين في الغيط عندهم فيس محدش دلوقتي عبيط كله بيتعلم ويعرف،الولية الي بتبيع خضار أخر الشارع عندها فيس".

كما ان للجروبات الخاصة بالقرية "جروب ميانة بلدنا" دور كبير ومؤثر في حل مشكلات القرية، ويضم معظم سكان القرية من الذكور والاناث المقيمين خارجها وداخلها، وترجع فكرة الجروب الي مجموعة من شباب القرية المتعلمين بهدف حل المشكلات ونشر الاخبار العامة وجمع التبرعات لفقراء القرية، وفي هذا الاطار يؤكد احد الاخباريين أن الجروب نشأ نتيجة لوجود أشكال جديدة لتكنولوجيا ذات قدرات واسرع في حل المشكلات وتوصيل المعلومة، فيقول احد الاخباريين" أحنا فكرنا نعمل جروب في البلد نعرف اخبار بعض وضفنا فيه الناس الي عندها فيس وكل واحد ضاف الي يعرف لحد ما بقي العدد كبير وربنا سهل وحلينا مشاكل كتير"

وتفترض نظرية رأس المال الاجتماعي ان الجسور والترابطات التي تفترضها الشبكات الافتراضية القائمة علي تشابه الاهتمامات والثقافات وتكون شبكه اجتماعية تقدر كمياً بعدد أفرادها ومعنويا بحجم الثقة والتعاون المتبادل.(جيرمي،2009، ص 37)

أما عن نوعية المشكلات التي يناقشها الجروب فتتمثل في تقديم التهاني والعزاء لأفراد القرية، ومساعدتهم في حل المشكلات العامة التي قد يتعرض لها احدهم، بالإضافة إلي جمع التبرعات لدعم الفقراء من ابناء القرية، كما ان الحصول علي المفقودات من بين اهداف الجروب وتدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة فتقول الحالة الأولي "احنا بقينا نعرف ميت مات ومين فرحه قرب من الجروب الجروب حلو والي مسكينه حلوين وولاد ناس متربيين" كما تقول الحالة الثانية" الجروب دا جامع البلد كلها بيعمل حاجات حلوة لما بنت يتيمة بتتجوز بنلم لها من غير ما نقول عليها" كما تقول الحالة الثالثة "بعد ما كنا بننده في الجامع عن الي ضاع والي مات والي عاش دلوقتي الجروب بيعرف البلد كله."

وقد أتضح من النتائج ان جروب الفيس بوك "ميانة يلدنا" لم يكن الجروب الوحيد بل كان هناك جروب " واتس اب" للمشتركين في جمعية شهرية "رحماء بيننا" تهدف الي جمع أسهم شهرية لكفالة زواج اليتيمات وتضم جميع اعضاء الجمعية في الجروب للتعرف علي ناتج تبرعاتهم الشهرية علي القرية ومردودها في تجهيز العرائس،وتؤكد حالات الدراسة علي هذه النتيجة، فتقول الحالة الرابعة" استاذ جمال ضافني للجروب وقال دا عشان تعرفوا احنا جبنا ايه للعروسه بفلوسكم" وتقول الحالة الخامسة" انا الموضوع معانا بدا لما اشتركت في الجمعية عشان ادفع الذكه فقالوا في جروب علي التليفون تابعي معانا."

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية رأس المال الاجتماعي وما أكده 2000 Putnamالذي اعتبر أن رأس المال الاجتماعي يتشكل من خلال ثلاث مكونات رئيسية وهي الثقة Trust التي تمثل نواة رأس المال الاجتماعي، بالإضافة للقيم الإيجابية والالتزامات الأخلاقية والتي تنشأ بموجبها الثقة، والشبكات الاجتماعية groups and networksالتي تخلق قنوات اتصال وبيئة للتفاعلات الاجتماعية0(Putnam,2000,p 178)

اتضح من هذه النتائج أن التغير التكنولوجي ساهم في تحقيق رفاهية أفراد القرية، من خلال التنمية التكنولوجية الزراعية، والتكنولوجيا المنزلية، وكان لهما دور هام في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، الا ان استخدامها قد اثر بالسلب علي زيادة البطالة داخل القرية، وزيادة معدل وثقافة الاستهلاك، كما اتضح من النتائج ان التغير التكنولوجي ساهم في احداث العديد من التغيرات داخل القرية عن طريق ما أتاحته وسائل التواصل الاجتماعي للقرية بأسرها إمكانيات التواصل والنقاش والتشارك بطرق كانت تعد مستحيلة، ومختلفة عن وسائل الاتصال التقليدية.

ثالثا:- النتائج المتعلقة بالتغير الثقافي والاجتماعي في القرية.

تحاول الدراسة في هذه النتيجة توضيح أهم التغيرات التي حدثت في القرية علي المستوي القيمي والثقافي والتعليمي والتي أنعكس تأثيرها علي تغير البناء الاجتماعي ككل داخل القرية

أ – النتائج المتعلقة بالتحول الثقافي والقيمي.

أن التحولات التي عرفتها القرية تمثلت في التغير التكنولوجي، والاقتصادي الذي حدث في نطاق القرية، والتي نتج عنها تقسيم العمل ، وتفتت البنية الاقتصادية التقليدية بحيث لم تعد تسمح بتوفير الحد الأدنى من المعيشة دفعت بمعظم ابناء القرية إلى امتهان واحتراف أعمال خارج الزراعة مما ساهم إلى تحقيق انفصال اقتصادي بين الفرد والأسرة، ولعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا أساسيا في دخول قيم اجتماعية جديدة إلى القرية، ويؤكد احد الاخباريين علي هذه النتيجة حيث أن هذه التحولات حولت القرية من مجال مغلق إلى مجال مفتوح قائم، على قيم التحديث والتمدن، وكانت أولى نتائجها إعادة النظر في مجموع القيم التي كانت تقنن السلوكيات، وحدوث تغير جذري في قيم المجتمع وثقافته ، فيقول احد الاخباريين "الدنيا كانت زمان الناس بتعتمد علي الارض ومكنتش فيه دخل غير الزراعة ،دلوقتي الارض مش بتجيب همها ودا خلي الكل يحاول يلاقي دخل لأولاده عشان يصرف عليهم، فالناس اتغيرت كتير، كمان النت والتلفيزيون غيروا في الناس ومبأش الناس ذي الأول واتغيروا كتير"

وعندما نتناول التغيرات شهدتها القرية، نلاحظ سيطرة نموذج ثقافي جديد في القرية أنعكس علي نوعية التغيرات العميقة التي حدثت في القرية نتيجة لمجموعة التغيرات التي احدثها تغير الوضع الاقتصادي والتكنولوجي.

ولتحليل التغير الثقافي في القرية نجد أن هناك تناقض اجتماعي تعانى منه القرية، نراه فى التزامن بين نظام «العائلة الممتدة ، فنظام العائلة الممتدة يعنى سيطرة العديد من التقاليد الاجتماعية المتوارثة والظاهرة على سلوكيات أبناء القرية ، فيؤكد احد الاخباريين علي ان نمط هذه العائلة يحتوي علي القيم التي تشكل العلاقات اجتماعية الالزامية التي تفرضها الاسرة الممتدة متمثلة في القيم الثقافية التقليدية، وبين انتشار مظاهر التغير في" الاسرة النواه" والتي تفرضها الظروف الاقتصادية وتأثير عامل التكنولوجيا مما جعل العديد من ابناء القرية في حالة من التعايش بين نقيضين والتي تمثل أعمق التغيرات التي نلاحظها في القرية، والتي تضعف من دور العائلة الممتدة، فيؤكد احد الاخباريين علي ان الاستقلالية الاقتصادية والاسرية هي السمة المميزة للقرية، فنمط الأسرة الزراعية المالكة في القرية قد تغير حيث كان الأبناء المتزوجون يعيشون في نفس البيت تحت رعاية الأب، أو الأخ الأكبر والخضوع التام لسلطته وأوامره إلا أن الروابط الأسرية الممتدة ضعفت نتيجة لنمو الاقتصاد النقدي والإصلاحات الزراعية التي أتاحت للأبناء فرصة التحرر من آباءهم ، مما اضعف من سيطرة النظام الأبوي في القرية فيقول احد الاخباريين" احنا زمان كانت العيلة كلها كلمتها وحده دلوقتي كل واحد بيصرف من جيبة فشورته من دماغة، دلوقتي الكبير بقي كبير علي نفسه العيل من دول بقي في نفسه وعياله"

ويعتبر التغير في القيم في القرية ، من ابرز التغيرات التي نلمسها والتي تنعكس من مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، اذ ادت التغيرات التي انتابت القرية إلي بروز قيم الفردية، كما زادت طموحات الأفراد واتجهت الأنظار للعمل الحر الذي يدر دخلاً أعلى ومكانة أرفع من الارض الزراعية، كما كان نتيجة لهذه التغيرات ظهور المُباهاة الاجتماعية في اقتناء الغالي والثمين، كما انعكس هذا التغير القيمي علي التصورات، والتفضيلات، التي يتعلق بها الأفراد في حياتهم الاجتماعية وذلك لما لها من أهمية، وضرورة في حياتهم، ومجموعة القيم التي

تنعكس في السلوك، فيؤكد احد الاخباريين علي أن القيم التي كانت موجودة قديما كقيم التضامن والتعاون وخدمة الأرض والزراعة، نظام الزواج وقيمه، قد تغيرت في الوقت الحالي وترتب عليها تغيير في الادوار والبناء الاجتماعي للقرية ككل، فيقول احد الاخباريين" زمان كان الناس بيساعدوا ويحترموا بعض وكل واحد في البلد بيراعي الاصول دلوقتي كل دا اتغير"

وينتج عن التغير في القيم تغير حتمي في الأدوار، المكانة الاجتماعية داخل القرية وهو تغير في النسق الاجتماعي، والبناء التقليدي للأسرة والعائلة، وذلك من خلال تأثيره على الروابط والصلات الأسرية والقرابية، فبعد أن كان أفراد الأسرة يعملون في حقل واحد ،أصبحوا يستطيعون الاستقلال عن أسرهم كنوع من الاستقلال الاقتصادي وهو الشيء الذي فسح المجال لظهور الاتجاهات الفردانية في العلاقات، ولعل ابرز التغيرات التي حدثت داخل القرية في الادوار تمثلت في دور كبير العائلة فيؤكد احد الاخباريين ان قراراته كانت الزامية لجميع أفراد العائلة بل، ان بعض الشخصيات ذات الاصول العائلية الكبيرة والمؤثرة كانت الزامية علي القرية كلها، وكانت تتمثل في حل مشكلات القرية من خلال الجلسات العرفية، واحكام هذه الجلسات "الميعاد" كانت الزامية وتطبيقها كان اهم من القانون الوضعي، وقد تغير هذا التأثير بدرجة كبيرة حتي ان هذه الجلسات لا تتم داخل القرية الا في اضيق الحدود، وساد القانون الوضعي المتمثل في سيطرة القانون في حل المشكلات بين افراد القرية فيقول أحد الاخباريين "لما زمان كانت بتحصل مشكلة كنا كلنا بنحلها نعمل معاد في بيت العمدة ونحل المشكله ونراضي الناس دلوقت خلاص الي بيتخانق بيروح النقطة".

كما ان التغير القيمي برز بشكل اوضح من خلال ترتيب الأولويات المتعلقه بحاجات افراد القرية، فكلما أشبع الفرد حاجاته الضرورية ظهرت له حاجة أخرى تعد كمالية، وكلما ظهرت موارد مالية جديدة، ظهرت حاجات جديدة ومن الحاجات

الضرورية السكن، المأكل والملبس، الإنارة والخدمات الطبية والصحية والتعليمية، إلا أن تحقيق التوازن بين الدخل والإنفاق ليس شرطاً أساسياً في حياة القرية، يتم وفق تحديد ميزانية الأسرة، والتي قد لا يكون ترتيبها زفقاً للأولويات ويؤكد علي هذه النتيجة أحد الاخباريين ، فيؤكد أحد الاخباريين أن العامل الاقتصادي يساهم في إشباع الحاجات الأساسية والمتغيرة ، والوسيلة للمحافظة علي تحقيق هذه المتطلبات المادية، يترتب عليه الكثير من التنازلات والذي يحرم الأسرة من المشاركة الاجتماعية، لانشغال الاسرة بتحقيق هذه المتطلبات ، والتي قد تكون كمالية في بعض الأوقات فيقول أحد الاخباريين" كل واحد ملهي في حالة محدش بيفكر غير يجيب الارش منين الناس في البلد هنا مطحونه وربنا يعين كل واحد علي شيلته".

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج نظرية رأس المال الاجتماعي التي تفترض أن الوسط المعيشي الذى يعنى أنماط السلوك والعادات والأسلوب، قد تتغير طبقاً لمفهوم الحاجة ، ووجوده ظواهره من خلال الممارسات الاجتماعية التي تتجلى في أسلوب الحياة وادراك احتياجات البيئة الاقتصادية. (بورديو، 2001، ص 247)

كما ان البذخ والاستهلاك الترفي، ورمزية التفاخر والمكانة الاجتماعية تمثلت في مجموعة من الرموز الثقافية ، كالمسكن ، وعادات الزواج، والمظهر، والمناسبات الاجتماعية، فالمسكن من حيث موقعه ومساحته ومحتواه، يعكس التغير القيمي والاستهلاك الطرفي في القرية إذ تسكن أغلب أسر الطبقة العليا بالقرية فى موقع مميز ، والذي يعكس المستوي المادي والاجتماعي للقرية ،فمساحة المنزل وكونه مكاناً لانعقاد المناسبات الاجتماعية هو انعكاس لصورة من الاستهلاك الممزوج بالعادات.

كما ينعكس البذخ الترفي في مناسبات الزواج ، تقوم الأسر بتجهيز بناتهم بجهاز قد لا يتناسب مع امكانيات الاسرة المادية ، ولا يدل على قدرتهم المادية، أو مستواهم الطبقي، ويسهم في إظهار مكاناتهم المادية، ويظهر هذا البذخ في الإنفاق

علي تجهيز العرائس، فملابس العروس والادوات المنزلية والأجهزة الكهربائية، وتأثيث المنزل بما قد لا يلائم المستوى المادي لهم جميعها تعكس البذخ الترفي. ،فيؤكد احد الاخباريين ان هذا يمثل تغير ارتبط بالقيم داخل المجتمع الريفي، كما أرتبط بالتقليد والمحاكاة، بالإضافة إلي ارتباطه بالاحتكاك الثقافي والعولمة التي فرضت نفسها بقوة في المجتمع فيقول" حتي عادات الجواز تغيرت وكل واحد بقي يقلد غيره، الناس زمان كانت بترضي وكل واحد علي اد ظروفه دلوقتي لا خلاص الجواز دلوقتي يخرب البيوت"

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية رأس المال الاجتماعي ،فأهمية الدور الذى تقوم به التكنولوجيا ووسائل الاتصال الجماهيري، في الاستهلاك المظهري والنهم الاستهلاكي، والطبقة المترفة تظل عاملا في زيادة هذا الاستهلاك من خلال تشكيل الأفراد لسلوكهم الاستهلاكي، مدعومة يتوفر رأس المال، فهذه الطبقة تشكل قمة التدرج الاجتماعي، وتكون المظهرية دعامة تؤكد مكانتها الاجتماعية.(سكوت ، 2011، ص 320)

كما تعتبر مساهمة الأسرة في نشاطات القرية من خلال ما تقدمه إلي القرية من تبادل أعمال وخبرة وتفاعل يومي وما إلى ذلك مما يعتبر رمز للترابط بين الأسر ويؤكد احد الاخباريين انه غالباً ما تكون الالتزامات المتبادلة بين الأسرة وبين القرية نسبية في الأيام العادية لان نمط الريفية قد تغير إلي حد كبير نتيجة للاهتمام بالعمل الذي قد يكون خارج القرية، وسيادة قيم الفردية، الا ان غالبية سكان القرية يميلوا إلى الظهور في حالات الأزمات والطوارئ وهناك مؤشرات تدل هذه الالتزامات نحو الأسر في حالات الوفاة والزواج والمرض وما إلى ذلك علي مما يمثل قدر كبير من الاهمية وفي القرية كما يمثل نمط القيم التي مازالت قائمة حتي الوقت الحاضر فيقول أحد الاخباريين "في العادي كل واحد مشغول بشغله وعياله،

لكن لما بيكون فية مشكلة ولا حد بيموت ولا حد بيتجور ولا لو قصدتي حد في حاجة بتلاقيه.

وتتفق هذه النتيجة مع افتراضات نظرية التحديث التي تفترض أن تحديث المجتمع الريفي لا يعني القضاء على جميع القيم التقليدية والقديمة، هذه القيم القديمة يجب الحفاظ عليها وحمايتها إلى جانب الحث والتحديث يجب أن تحل بذكاء لاستيعاب التقدم الشامل، فلابد أن تنشأ الصراعات والمشاكل، ولكن القيادة الديناميكية ذات النظرة التقدمية والحديثة مطلوبة لحل هذه المشاكل في الوقت المناسب(Edgar,2000,p2617)

الواقع أن التحليل يكشف عن نوع من الخلط أو سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة العلاقات المتبادلة بين الأسرة ودائرة الأقارب التي تنتمي إليها، حيث ان هناك خلط بين التبادل المادي، وغير المادي، فالتعاون المادي بين الاسر في القرية والاقارب هو تعاون غير موجود حاليا،، ولكن هذا لا ينفي وجود علاقات تعاون ،وتفاعل بين الطرفين ذات طبيعة غير مادية ، ويؤكد أحد الاخباريين أن بعض الأسر قد تلجأ إلى الاقتراض من البنوك طلباً للمساعدة وليس الأقارب ولكن بالاستقصاء والبحث تبين أن معظم هؤلاء الرافضين المساعدة بالقول يتلقون حاليا أو كانوا يتلقون مساعدات مالية أو أشكال أخرى من أقاربهم، متمثلة في المجاملات الاجتماعية،، والتي هي موجبه الرد في حالة تكرار المناسبة عند الطرف الاخر وردها هو الزامي في القرية فيقول أحد الاخباريين "مفيش حد بيرضي ياخد من حد حاجة دا عيب هنا،بس انتي ممكن تنقطي بقلوس علي أم العروسة لما تتجوز، ولا علي العريس ، وفي الولادة كمان"

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية رأس المال الاجتماعي التي تري أن هناك علاقة تبادلية بين (القوة والموارد) الموجودة داخل نمط العلاقات الاجتماعية، والتي يحقق من خلالها أفراد المجتمع المنافع، في شكلها المادي والمعنوي، حيث أن

الفاعلين سواء كانوا افراداً او جماعات يدركون ويستثمرون هذه الموارد لتحقيق مفهوم القوة(.(سكوت ، 2011، ص 325)

ب- التغير في نمط الاسرة

لم يؤثر التغير البناء الاجتماعي للقرية علي شكل العلاقات بل أمتد ليشمل للأسرة ،فأدى إلى تغير في وظائف الأسرة وتركيبها، وعندما نتناول التغيرات التي حدثت في القرية نجد ان التغير لمس بناء الاسرة من حيث الادوار والمكانات والسلطة والعلاقات، والقيم الأسرية ،كما ان الأدوار الزوجية داخل القرية قد تغيرت كثيراً حيث ان المرأة كان يدور وضعها في كونها زوجه وأم فقط وكانت تحتل مركز التبعية المطلقة بالنسبة للزوج وتقتضي التقاليد في القرية بقاءها في المنزل إلا إذا أرادت زيارة أقاربها أو ما شابه ذلك وتقتصر مسئوليتها القيام بالواجبات المنزلية وتحضير الطعام.

ان التغير الذي حدث في نطاق الادوار والعلاقات داخل الاسرة قد بدأ مع مرحلة الاختيار للزواج أذ تبدأ منذ الترتيبات الأولى الممهدة له حيث زادت الحرية الفردية لطرفي الزواج في اختيار الشريك الآخر ، فاصبح من حقوق الزوجين الاختيار في الزواج والذي كان فيما سبق يرتبط بقبول وتوجيه العائلة الممتدة، فيقول احد الاخباريين ان الوضع قد تغير إلي حد كبير لدرجة لم تعهدها القرية من قبل فأصبح حق القبول والرفض مكفول للزوجين وينحصر دور الاسرة علي ترشيح عائلة متقاربة في الوضع الاجتماعي والعائلي ، فيقول احد الاخباريين."زمان مكنش فيه حد بيقدر يقول اتجوز دي ولا البت تقدر تقول مش عاوزه ادا دلوقتي التلفزون والنت فتح عين العيال فبقوا يقولا نتجوز دا "

ونتيجة لإعادة توزيع الادوار والوظائف الاجتماعية العائلية من الطبيعي أن تحاول تلك العائلة بلورة سلوكها بشكل يساعدها على التكيف مع وضعها الجديد ، وبذلك تكون العائلة التقليدية قد فقدت بعض من وظائفها الرئيسية الاقتصادية

والاجتماعية، كما أن دخول المرأة سوق العمل يعتبر عامل مهم في تغير شكل ونمط العلاقات الاسرية، فيؤكد احد الاجباريين إلي ان التغير في الاسرة نتيجة لعمل المرأة والتغيرات القيمية التي ارتبطت بوظائف جديدة لم تكن تقوم بها المرأة فيما قبل مما ترتب عليه التغير في توزيع الادوار فيقول "الست دلوقتي بقت تشتغل واديكي شايفه الدكاكين بتبيع فيها ست ، زمان دا كان عيب غير الي بيشتغلوا في الحكومة، اديكي شايفة الابله مني اهي شغاله في المدرسة وبتساعد جوزها".

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية رأس المال الاجتماعي، حيث تفترض أن وجود شبكة العلاقات لا يعد هبة طبيعية أو اجتماعية، لكنها نتاج خطط الاستثمار الفردي والجماعي، التي تهدف إلى إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الهامة والقوية.(Edgar,2000,p2637)

أن العلاقة بين التغير الأسري في القرية والتغير الاقتصادي علاقة وثيقة لما ينتج عنها من تغير في العلاقات الناتجة عن التطور الاقتصادي ، إن الأسرة من خلال البناء الاجتماعي الجديد للقرية قد تغيرت من حيث البناء والتركيب ،فالوظيفة الاقتصادية التي كانت تقوم بها الأسرة بامتلاكها لوسائل الإنتاج والعمل والجهد، من خلال امتلاك أفراد العائلة الواحدة "الممتدة" الوحدة الإنتاجية، حيث أختلف الوضع فيما يرتبط بالأسرة "النواه" فالمتتبع للتغير الأسري يجد ان النمط المعيشي السائد في القرية هو "الزراعي " ويتطلب هذا النشاط التعاون والانصياع لمسير واحد ،وهذا راجعٍ إلى التبعية الاقتصادية ،ونتيجة للتغير في الادوار الاجتماعية واعاده توزيعها.

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية رأس المال حيث تفترض أن استخدام الموارد الكامنة في العلاقات الاجتماعية واستثمارها بهدف الربح من خلال التركيز على مقدار الموارد التي يصل إليها الفاعل عبر علاقاته الاجتماعية، ونوعية هذه الموارد وفاعليتها. (زكي، 2012، ص 39)

ادت هذه العوامل الي لجوء الاسر في القرية إلي تغيير سلوكها لتتكيف مع الوضع الجديد، كتغير السلوك الانجابي، وقيم انجاب أكثر عدد من الابناء لتحقيق التكافل الاقتصادي المرتبط بالعمل في الارض الزراعية في القرية، وقد تغيرت هذه القيم في القرية ،لافتقاد العائلة التقليدية للعديد من وظائفها التقليدية مما يدفع الاسر النواه إلي اتباع آليات تساعدها على التكيف مع وضعها الجديد ، وبذلك تكون العائلة التقليدية قد فقدت بعض من وظائفها الرئيسية الاقتصادية منها والاجتماعية .

كما إن دخول المرأة سوق العمل يعتبر عامل مهم في تغير البنية العائلية ، فيؤكد احد الاخباريين أن هذا التغير يرجع مجموعة من الاسباب الرئيسية كغلاء المعيشة وتغير القيم نتيجة لعامل التكنولوجيا والانفتاح علي العالم الخارجي، كما يؤكد الاخباري أن السائد قديماً كان متمثل في منع المرأة من الاحتكاك المباشر بالناس، لأن مشاركتها في الحياة قد تساعد علي تفتحها ومطالبتها بحقوقها، وكان هذا أمر مرفوض في ثقافة القرية قديماً، إلا أن التعليم ، والتكنولوجيا وغيرها من العوامل قد ساهمت في احداث التغير ،فإن مشاركة المرأة الرجل في تحمل أعباء الحياة والمصاريف الخاصة بالأسرة كان من شأنه أن يرفع من قيمة المرأة وأصبحت تشارك في القرارات وفي تسيير الشؤون المنزلية أي أصبح للمرأة مكانة أكبر وسلطة أكثر داخل أسرتها مقارنة بما كانت عليه في الماضي حيث لم تكن لرأيها أية أهمية بل لا تجرأ حتى على التصريح به أو الاعتراض عن موقف أو قرار أتخذه زوجها" فيقول الاخباري" دلوقتي الست بقت تصرف وتتعامل ذي الراجل الدنيا اتنورت ومبأش فيه حد دلوقتي بيعمل حاجة من غير ما يشور مرته الدنيا مبأتش ذي الأول، هي بقت بتجيب القرش ذي الراجل وسعات احسن".

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية رأس المال الاجتماعي الذي هو عبارة عن سمات للبنية الاجتماعية– مثال الشبكات، والمعايير، والثقة الاجتماعية –والتي

تسهل عمليات التعاون والتنسيق بين الأفراد من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة((Putnam,2002,p8

ج-التغير في المستوي التعليمي

تحاول الدراسة في هذه النتيجة التعرف علي تغير الوضع التعليمي داخل القرية، فلم يعد التعليم حكرا على أبناء المدينة ، أو ابناء الطبقة العليا في القرية حيث كان قديما ينحصر في نطاق عائلات محدده داخل القرية بل إننا نلاحظ أن وعى أبناء القرية بأهمية التعليم يوضحه نبوغ العديد من أبنائها تعليميا، وانتشار التعليم بين أبناء القرية ليس بالتغير العارض أو البسيط مثلما يبدوا لأول وهلة. بل إننا نعتقد أنه أعمق من حيث الأثر مقارنة بالتغيرات الاقتصادية العميقة التي ذكرنها سابقا، فساهم التعليم في زيادة الوعى الاجتماعي والاقتصادي لأبناء القرية، كما ساهم في حراك طبقي قوى داخل الاسرة في القرية، ويؤكد أحد الاخباريين علي أن خير مثال علي الاهتمام بالتعليم من قبل الدولة تجاه القرية ، ارتبط بعدد المدارس في القرية، حيث ان القرية بها ثلاث مدارس ابتدائي، ومدرستين اعدادي، ومدرسة ثانوي، بالإضافة إلي معهد ديني، ومدرسة خاصة بالفصل الواحد خاصة بفتيات القرية المتسربات من التعليم فيقول احد الاخباريين "البلد كلها بقي فيها مدارس كتير وكل شويه نقدم علي طلب نفتح مدرسه ودلوقتي كله بيعلم الفقير والغني محدش مبيعلمش"

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية التحديث حيث تفترض أن الدول التقليدية سوف تتقدم عندما تتبنى أفعال أكثر حداثة، ويدعي مؤيدي هذه النظرية، تحديث الطرق التقليدية في النقل والاتصالات والإنتاج، كما أن الاهتمام بالتعليم يعد من بين اهم العوامل التي تنقل المجتمع من التقليدية إلي الحداثة.((Fuentes,2009,p757

لم تعد المدرسة هي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بالعملية التعليمية في القرية كما كانت قديماً حيث ان ظاهرة الدروس الخصوصية اصبحت ظاهرة ملفته للنظر لم تك موجودة فيما سبق ، ويرجع ذلك إلي الدور الثانوي للمدرسة في العملية التعليمة في المجتمع المصري ككل ، وفي القرية علي وجه الخصوص بل أصبح دورها ثانوي بجانب الاعتماد على الدروس الخصوصية في مسألة التعليم ولم يعد الكتاب المدرسي هو المصدر الوحيد للمعرفة بل انه احتل دورا ثانويا إلى جانب الكتاب الخاص ، بل صار التطلع إلى المدارس الخاصة التي تعتمد على بريق تعليم اللغات الأجنبية، فيؤكد أحد الاخباريين علي هذه النتيجة حيث يري ان التعليم هو من اهم أولويات ابناء القرية وخير دليل علي اهمية التعليم أن بعض الاسر الغنية تشترك لأولادها في مدارس خاصه خارج القرية من خلال وسيلة مواصلات ثابته لتوصيل ابنائها الي هذه المدراس علي ان تكون في اقرب مدينة ، ومع كل ما استوجبه التغير في قيمة التعليم من أعباء مالية كان أن هناك شبه اجماع في القرية علي أن الانفاق علي التعليم هو من أولويات الاسر الغنية والفقيرة في القرية، فيقول احد الاخباريين" العلام دا اهم حاجة الناس هنا بتاخد اللقمه من علي بقها وتعلم عيالها الفقير اهو بيودي مدراس البلد،وفيه ناس مقتدره اهي بتودي اهناسيا مدرسه انجليزي وبيقولوا علامها أحسن"

لقد أدى التعليم إلى قلب المعايير السائدة في القرية وفتح المجال أمام انتشاره بين أفراد القرية، واصبح له دور في ظهور قيم جديدة وتراجع بعض القيم التقليدية ومن هذه القيم تعلم الفتاة ، فالتعليم أتاح فرصة أمام الفتاة للخروج بدورها لطلب العلم والعمل في آن واحد ، فمن الطبيعي أن يفتح التعليم مجال العمل أمام المرأة ، فكما أن تعليم المرأة في حد ذاته قيمة جديدة فتحت من جهتها المجال لظهور قيم أخرى تعدت آثارها نطاق الأسرة في القرية إلى مؤسسات اجتماعية واقتصادية أخرى إذ يلاحظ في الفترة الأخيرة من التغير الإقبال الواسع للفتيات على المدارس

،بمختلف أطوارها ومتابعتها للدراسة ،فالتعليم اليوم وخاصة بالنسبة للفتيات يعد عنصرا هاما في سياق تحول وضع المرأة الذي ترتب عنه جملة واضحة من القيم خاصة منها المتعلقة بالزواج واختيار الزوج المناسب

وتتفق هذه النتيجة مع افتراضات نظرية التحديث ،فتفترض النظرية أن نشر معايير جديدة مثل النظرة العلمية ،والعقلانية المستندة إلى المنطق ، والكونية ، والإنسانية ، والفردية ، والعلمنة ، والليبرالية الديمقراطية وما شابه. تطبيق المعرفة العلمية لتلبية الاحتياجات البشرية هو أيضا جانب آخر للتحديث. من وجهة نظر يجلب التحديث تغييرات في شخصية وسلوكيات دوافع الأفراد ودرجة إدراكهم((Fuentes,2009,p757

قد أنعكس الاهتمام بقضية التعليم في القرية في زيادة الاهتمام بتعليم الفتاة بدرجة كبيرة، ويرجع ذلك الي تغير العديد من القيم التي ارتبطت بتغير قيمة تعليم الفتيات في القرية، وقلت إلي حد كبير التفرقة النوعية في هذا الامر، ولعل خير دليل علي ذلك انه يوجد من النساء في القرية من يصلون إلي اعلي المراتب العلمية، فيوجد من ابناء القرية من النساء اعضاء هيئة تدريس، وطبيبات، ومهندسات، وعاملات في مجال التعليم ، وعاملات في النيابة العامة، والادارية ، ويؤكد علي هذه النتيجة ما أكده احد الاخبارين الذي يري ان القرية لديها من الكفاءات العلمية في كافة المجالات مما يجعل معظمهم يتفوق علي أقرانهن من الذكور، فيقول"الاول كان العمده هوا الي معلم بناته وعيلته اخواته برضوا كانوا بيعلموا بناتهم، دلوقت الكل بيعلم بناته دا فيه دكتوره، ومهندسه، وموظفة، وفي الجمعة ".

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تغير موقف الأسرة الريفية اتجاه تعليم أبنائها سواء كانوا ذكور أم إناث إلي الانتشار الثقافي العام في المجتمع الكبير ،إذ مس هذا الانتشار سكان القرية ليؤثر في بنية القرية ككل فإطلاع الريفيين على نماذج

أخرى من السلوك وطريقة أخرى للعيش والكسب جعلهم يشعرون بقيمة العلم هذا من جهة ، كما أن التعليم فتح أبواب جديدة للكسب والرزق ، فيؤكد علي هذه النتيجة احد الاخباريين حيث أن تعلم الأبناء اليوم ووصلوهم إلي مستوى تعليمي عالي يكسب أسرهم مراكز اجتماعية جديده فقد أصبحت اسر القرية تسجل ابنائها في المدارس تلقائية والتشجيع لذلك وهذا بالموازاة مع الاحتكاك مع الثقافات الأخرى سواء الحضارية أو التي تتلقاها عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة أدت بالأسر إلى التقليد والمحاكاة إذ لم تعد الأسرة حاجزا أمام تعلم الفتاة أو العمل خارج البيت، كما ان مجانية التعليم قد ساهمت في ذلك بدرجة كبيرة، فيقول" الناس بتعلم عيالها عشان يبقوا كويسين ويتباهوا بيهم ،كل واحد عاوز عياله احسن ناس، يعني كل واحد عاوز عياله دكاتره ومهندسين"

وتتفق هذه النتائج مع فروض نظرية التحديث التي تفترض "التقدمية" التي تؤمن بالتقدم نحو الحداثة دون التضحية بأقل العناصر التقليدية. فقط هذه العناصر التقليدية التي تمنع التقدمية لابد من التخلي عنها لتحقيق الحداثة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل أسرع وبطريقة مخططة. (Putnam,2002,p8)

تضح من النتائج شهدت القرية تحولات في مستوي العلاقات الاجتماعية والاسرية، كما شهدت تغيرات في المجال التعليمي، نتيجة جبريته ومجانتيه، كما عرفت وسائل الإعلام والاتصال انتشارا واسعا بين أفراد المجتمع، وعرف المجتمع انتشارا كبيرا لوسائل النقل في الريف كلها عوامل أثرت، على اتجاهات ومواقف الأفراد و أفكارهم، اتجاه بعض القضايا السائدة، في المجتمع كتعليم الأبناء وبخاصة تعليم الفتاة، حيث أصبح هناك إقبالا من طرف الأولياء على تعليم أبنائهم، ذكورا، واناثاً والتي تعكس التغير في جميع مكونات البناء الاجتماعي.

نتائج الدراسة

1-أن التحولات التي عرفتها التشكيل الاكثر انتشاراً للكتلة العمرانية للقرية هو الشكل المدمج حيث ابتعدت القرية عن السمة العمرانية والمعمارية الريفية القديمة من حيث الشوارع والطرقات وتصميم المباني، فيوجد بالقرية خمس شوارع رئيسية متصلة ببعضها البعض، وتنقسم إلي "ميانة غرب، وميانة شرق، طبقاً لتركز عائلات القرية، والامتداد العمراني نحو الاراضي الزراعية.

2-ان القرية تحتفظ بالكثير من السمات التقليدية وخاصة المرتبطة بالطبائع والسلوكيات، فهم يتعاملون مع القرية ككل بصفتها مسكنهم الأكبر، فمثلا يمكنك أن تري النساء والاطفال بملابس المنزل في الشارع أمام المسكن، فالجزء المقابل للمسكن في عرفهم هو جزء من السكن.

3- اتضح من النتائج أن هناك مجموعة التغيرات التي حدثت في بناء القرية من الناحية الاقتصادية، والتي تمثلت في تغير البنية التحتية لها، والشكل العمراني التقليدي الي شكل عمراني أكثر حداثة، كما ان التغير في نمك الانتاج والاستهلاك الاقتصادي واستحداث وسائل زراعية جديدة من حيث نوع المنتج الزراعي واستخدام الادوات الحديثة في الزراعة، واستحداث انماط اقتصادية جديدة داخل القرية لم يعهدها المجتمع من قبل، كما عكس التغير في نمط الاستهلاك نمط التغير في توجيه الدخل والانفاق ومن ثم تغير الوضع الاقتصادي بأكمله.

4-فقد أتضح من النتائج أن الوسائل التقنية المستخدمة في الزراعة أدت إلى زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتحسين طرق تربية الحيوانات، فزاد المحصول كماً ونوعاً، وتحسين الاقتصاد الزراعي من خلال اعتماد المزارعين في القرية علي كل الوسائل التكنولوجية التي تسهل عملية الزراعة وتساهم في رفع الانتاجية ،فيؤكد احد الاخباريين ان اقتناء المعدات الزراعية الحديثة تزيد بوضوح من تطوير الانتاجية الزراعية وتوفير الوقت والجهد.

5- اتضح من النتائج أن التغير التكنولوجي ساهم في تحقيق رفاهية أفراد القرية، من خلال التنمية التكنولوجية الزراعية، والتكنولوجيا المنزلية، وكان لهما دور هام في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، الا ان استخدامها قد اثر بالسلب علي زيادة البطالة داخل القرية، وزيادة معدل وثقافة الاستهلاك، كما اتضح من النتائج ان التغير التكنولوجي ساهم في احداث العديد من التغيرات داخل القرية عن طريق ما أتاحته وسائل التواصل الاجتماعي للقرية بأسرها إمكانيات التواصل والنقاش والتشارك بطرق كانت تعد مستحيلة، ومختلفة عن وسائل الاتصال التقليدية.

6-اتضح من النتائج أن الاهتمام بقضية التعليم في القرية هو ناتج عن تغير بنية القرية (الثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وهو مقياس لنمط الاستثمار التنموي الذي يعكس التغير اهتمامات الاسرة بقضية التعليم والتي يعكسها الاهتمام بتعليم الفتاة في القرية ، وقد نتج عن التعليم تغيرات كبيرة علي مستوي الاسرة والمجتمع ، وبناء وتركيبه المجتمع ككل.

المراجع عربية

1 - ابراهيم، أحمد حسن (1971) دور القرية المصرية في خطة التنمية، مؤسسة الأهرام، مجلة الطليعة، العدد (4) السنة (7)، ص ص 44-50 .

2 - ابوفراج، اشرف عبدالوهاب (2015) القرويون والاستثمار الاجتماي: دراسة ميدانية لطبوغرافيا التنمية في قرية مصرية، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، المجلة الاجتماعية، العدد (10) ص ص 199 - 291.

3- اسماعيل، اسماء محمد عبدالواحد(2015) راس المال الاجتماعي وتحقيق الجودة الاجتماعية لسكان الريف، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد (39) المجلد (11) ص ص 13- 68

4 - الزغل، علاء علي (2011) راس المال الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الاسرة الريفية في القرية المصرية، العدد (31) المجلد (14) ص ص 6423 -6499.

5- الشخبي، علي السيد (2009) في اجتماعات التربية، الأردن ، عمان، دار الفكر، ص 292.

6- العوران، حسن سلامه(2009) نظريات التحديث، الاتفاق والصراع والتدرج الدوري ومدى انطباقها في الأردن، دراسة ... ، مؤته للبحوث والدراسات، العدد (6) المجلد (24) ص ص 113 -134.

7- بدوي، أم الخير (2018) التغير الاجتماعي: رؤى نظرية، الجزائر، مجلة التغيير الاجتماعي، العدد(5) ص ص 13- 42.

8- بدوي، أم الخير (2018) التغير الاجتماعي: رؤى نظرية، الجزائر، جامعة محمد خيفر بسكرة ... التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر ، العدد(15) ص ص 13- 42.

9- جاب الله، سيد (1994) التغيير الصحي في الريف المصري منذ السبعينات وأثره على التنمية، رسالة دكتوراه، غير منشوره، جامعة ، كلية الاداب.

10- جاب الله، سيد (2000) بعض مشكلات التنمية في القرية المصرية في ظل سياسا إعادة الهيكلة الرأسمالية، جامعة المنصورة، مجلة كلية الاداب، العدد (26) ص ص 472 - 526.

11- حجازي، أحمد مجدي (1976) البناء الطبقي في القرية المصرية : دراسة اجتماعية ميدانية في قريتين مصريتين : الجيزة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية ، ص ص 89- 99.

12- حسن، دينا مفيد علي (2016) راس المال الاجتماعي ودعم المشروعات الصناعية : دراسة ميدانية بقرية باسوس في محافظة القليوبية، جامعة عين شمس، كلية البنات للاداب والعلوم والتربية، مجلة البحث العلمي في الاداب، العدد(17) مجلد(1) ص ص 506 – 562.

13- رزقه محجوب (2018) الاضرابات النظرية للراسمالي الاجتماعي عند مارشال موسى، الجزائر، مجلة أنسه للبحوث والدراسات العدد (1) ، مجلد (9) ص 201.

14- سويدان وآخرون (2007) دور الدولة في التنمية العمرانية للقرية المصرية، شبين الكوم، المؤتمر السادس لتنمية الوعي المصري، مركز التنمية الريفية، ص ص 622- 640.

15- عبدالجواد، أنعام سيد (1986) أهم ملامحالتغيير البنائي في القرية المصرية في السبعينات) الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2) المجلد، (14)، ص ص 25-51.

16- عبدالسلام، عوض (2000) الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية المستدامة للقرية الريفية الصحراوية، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر(المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي) رقم (16) ص ص 1 – 22 .

17-عسكر، أحمد السيد (1996) التنمية وعلاقتها بوعي المواطنين ومشاركتهم في المجتمع المحلي، دراسة ميدانية على قريتين بمحافظة سوهاج، جامعة جنوب الوادي، كلية الاداب، العدد السادس، الجزء الأول، ص ص 175- 224.

18- عدلي، هويدا(2012) دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الريفية، الجيزة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السابع والثلاثون، مؤتمر التنمية الريفية في مصر، عقبات قديمة وآفات جديدة.

19- فرج، سيف الدين أحمد (2021) حياة كريمة ومستقبل القرية المصرية في الجمهورية الجديدة، مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد (83) المجلد (21) ص ص 45 -49.

20- فكار، أنعام (2014) العوامل والأبعاد السوسيوثقافية والواقع الاجتماعي للقرية في صعيد مصر : دراسة اجتماعية، القاهره، رابطة الحاجات الاسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (48)، ص 49 – 96.

21- فكار، أنعام (2014) العوامل والابعاد السوسيوثقافية والواقع الاجتماعي للقرية في صعيد مصر، دراسة اجتماعية .

المراجع الأجنبية

1- Aziz Akram (2010) Effect of demographie Factors teachers' competenciq on the achievement of secondary schod stulents in Punjab, Journal of Educational Research, Vol (13) Issue (2), pp : 171 – 177.

2- Bo charova .V.G.& Gurianova . M.Pl (2006) Strategy For the modernization of the rural educational sodium, Journal of Russian Education and society Issue (12), Vol (48), pp: 28-73.

3- Mckenize R &Deyoumg A.J(1989)Edication and modernization in appla chia : with acase Study of the economics and politicals of under development on attenn esse school district, journal of Rural Economicai.

4- Rehashes vskala .N.m & Dobrokh leb.V.G(2010) Demographic changes in Russia as aprecondition for the modernization of the education system. Journal of Russian Education and Society, no(4), Vol, (52) pp : 12-35

5- Sezen seriye (2014) Balgat For model village of moder nisation theory to postmodern disorder, kentsay 11, pp:300-324

6- yong zhong & Jiexie (2017) Im poverishment : an lihitended conse quence of private education inventment an atypical case study of atypical under developed chines villagem Journal of chinese Education society Issue (3) vol(50) pp : 245 -267.